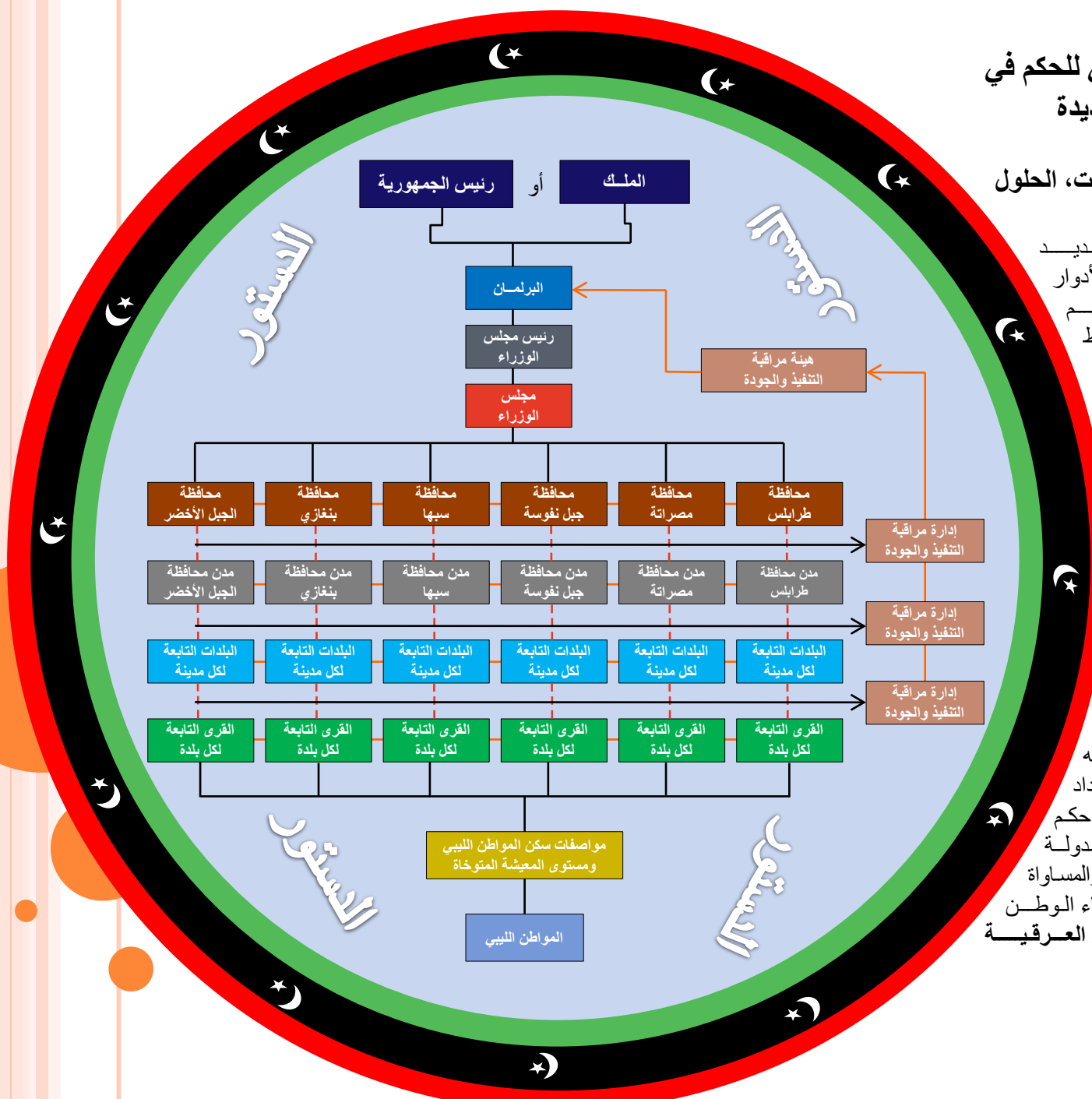


الهيكل التنظيمي للحكم في ليبيا الجديدة

الدواعي، التحديات، الحلول

الحكمة تكمن في تحديد الأهداف وتوزيع الأدوار على المتمكنين وتدريبهم باستمرار، ليس فقط ليحققوا بالركب بل ليكونوا في مقدمته ويستمرروا في المسيرة.

هذه ليست أحلام بل أهداف قابلة للتحقيق. كل ما يحتاجه الأمر هو الإيمان والعزيمة والإصرار .. قانون ونظام وضبط وربط .. تعليم وتدريب .. في بيئة من الحرية والديمقراطية. وعليه فإن ما تتطلبه المرحلة الراهنة، هو إعداد منظومة لبناء "قاعدة حكم ديمقراطي دستوري لدولة تسودها العدالة والقانون والمساواة بين جميع أبناء الوطن بكافة أطيافهم العرقية



لا أريد أن أتنبأ بالمستقبل القريب لليبيا، فالله سبحانه وتعالى هو وحده من يعلم بالغيب، ولكن عندما ينظر الإنسان إلى تركيبة المواطن الليبي السياسية والجغرافية وطرح الخلفية التاريخية على أرض الواقع، إضافة إلى 42 عاماً من غسيل للمخ، والتفنن في خلق الفتن بين طوائف الشعب الواحد، سنجد أن هناك من سيفسد علينا التنعم بالديموقراطية وسيعرقل عملية تأسيس قاعدة سياسية صلبة وراسخة تحمي هذه الديموقراطية وتحافظ عليها. السبب هو أن عملية الصراع على السلطة ستكون عنيفة وحتى دموية وستعيق أهداف ثورة السابع عشر من فبراير المجيدة.

ربما ستشاهدون في المستقبل القريب صراع على السلطة بين الأفراد وبين القبائل..
وربما ستشاهدون أيضاً دولاً أجنبية تتبنى أشخاصاً معينين يخدمون مصالحها..
ستشاهدون غمراً وهمزاً ولمزاً، كل يُعاير الآخر بأنه لم يكن له أي دور أو إنجاز في الثورة.. أو ربما كان يعمل مع النظام السابق،
وعليه لا يستحق التنعم بخيرات ليبيا..
ستشاهدونهم يستغلون الفرص للنيل من بعضهم البعض بسبب الحسد والكراهية..
ستشاهدون فوضى عارمة ستحتاج إلى كافة جهود المخلصين لإعادة الأمور إلى نصابها..
ستشاهدون دولاً أخرى تحاول فرض أجندتها على الحكومات الليبية في المستقبل..
ستشاهدون فوضى في الصحافة الليبية سيختلط فيها الحابل بالنابل..
وما شاء الله كلنا نعرف كل شيء.. أنا أفهم أكثر منك..
المهم نتمنى فقط أن لا يخرج علينا من سيقول:

من أنتم؟

أنا لست متشائماً بل العكس هو الصحيح.. ستظهر ليبيا لؤلؤة بين الدول.. وسيتنعم أهلها بخيراتها.. ولكن سيكون الطريق شاقاً..

و

إن لم نتحكم للعقل ومصالحة ليبيا أولاً .. وإن لم نمنع الطابور الخامس ونقل عليهم الطريق..
إن لم نبتعد عن القبلية في الحكم.. وإن لم نتمسك بالمنطق والعقل في تعيين الكفوئين القادرين في الأماكن المناسبة..
إن لم نكن صادقين في أن سيادة الوطن في أيدينا فعلاً بدون وصاية من أحد..
إن لم نضرب بيد من حديد على أيدي اللصوص وعديمي الضمير.. إن لم نحرص حدودنا ونحميها ونوصدها في وجوه الدخلاء..

فقل على ليبيا السلام..

وسنظل ندور في حلقة مفرغة وربما ستعود حليلة إلى عاداتها القديمة..

أقول هذا خوفاً على وطني..

وعلى المواطن الليبي الذي يستحق حياة أفضل ومستقبل أفضل له ولأبنائه وأحفاده..

فكفى ..

إلى متى سنظل نعيش في الفوضى؟

هل يعلم الشعب الليبي أنه كان دائماً وعلى مر التاريخ مواطناً من الدرجة الثانية!

هل أصبح هذا الأمر واقعاً فرضه الآخرون علينا وسلمنا به!!؟

ألم يحن الوقت بعد لنصبح نحن **أبناء الوطن** مواطنون ليس فقط من الدرجة الأولى بل من الدرجة الممتازة؟

ما يخيفني هو أولئك الذين يجيدون الخطابات والكلام المعسول، ويعرفون كيف ينتهزون الفرص لاستغلال هذا الشعب المظلوم على مر التاريخ. أخاف أن تتكرر المأساة في ثوب جديد يحيكه هؤلاء بمكر ودهاء.

يخيفني المتسلقون أيضاً و عديمي الضمير، لأنني ولأول مرة اقتنعت بأنه فعلا يتواجد بيننا أشخاص مجردون من الضمير. والله لم أكن اتوقع ذلك يوماً من ليبي عاش في بيتنا وترعرع بيننا، ولم أكن لأصدق ذلك .. إلى أن شاهدت ذلك بعيني في محاولاتهم لقمع ثورة السابع عشر من فبراير المجيدة.. وما فعلوه بالشعب الليبي.

شاهدتهم ينضمون إلى صف الباطل في شكل الدمار والقتل والإغتصاب والتشريد ليني جلدتهم، شاهدتهم وهم يمكرون رغماً من أنهم يشاهدون الحق في حلتة الزاهية البهية أمامهم، في ثورة السابع عشر من فبراير المجيدة.. عجبني والله عجبني! ألا يرى هؤلاء مستقبل أبنائهم وأحفادهم؟ أم أن الله سبحانه وتعالى أعمى بصيرتهم فأصبحوا لا يفقهون!!
عموماً سيظل هؤلاء مندمسون بيننا.. حتى بعد تحرير ليبيا من براثنهم.. فحذارى..
احذروا منهم يا مجلسنا الوطني.. أعانكم الله ووفقكم في هذه المهمة الشاقة.

ولهذا اتقدم بهذه الدراسة لنسبهم في أخذ زمام المبادرة بأنفسنا، كشعب ليبي قادر على أن يقوم بتسيير دفة سفينته بنفسه والوصول بها إلى بر السلامة، فنحن الآن نملك كل شيء بإذن الله، ولربما سنقلب الأحداث لتعمل في صالحنا لأول مرة في تاريخنا، ونركل هؤلاء إلى مزبلة التاريخ .. مكانهم الطبيعي.

بلادنا تحتاج إلى عملية تنظيف واسعة ومكثفة للتخلص من تلك الآفات التي ابتلانا بها الله لسبب هو وحده يعلمه.
ربما نتعلم من أقسى التجارب وأصعب الدروس.. ليكون المنتوج في أعلى مستوياته بإذنه تعالى.

وعليه فإنني أشعر أن هؤلاء الشباب الذين شاهدتهم في ساحات القتال لا يهابون الموت من أجل وطنهم، لهم قادرون على تحقيق العزة والأجداد لهذا الوطن العظيم، وقادرون على تحقيق الرخاء والحياة الكريمة لأهلهم أبناء ليبيا بكافة أطيافهم – عرب وأمازيغ، تبو وطوارق.

فهلّموا بنا جميعاً لنبدأ في ترميم واصلاح ما أفسدته تلك الطغمة البانسة الفاسدة، هلموا من أجل هذا الوطن الجميل الرائع، ومن أجل هذا الشعب الكريم .. الأبوي .. الطيب، الذي يستحق أن يتمتع أخيراً بكل ما تجود به أرضه المعطاءة... فهو أولى بها من أولئك النصابون الدجالون.

والله ولي التوفيق

شرح الهيكل التنظيمي للحكم في ليبيا الجديدة

النقاط التالية تشرح مكونات الهيكل التنظيمي - مع إضافة بعض التوصيات

لا يمكن القيام بأية عملية تنظيمية دون تفكيك مكوناتها إلى أجزاء ومعالجة كل جزء منها على حدة، ثم وضع ذلك الجزء بعد تهذيبه وصلته في المكان المناسب ليصبح جزءاً فعالاً في المنظومة الكاملة

ليبيا

الدائرة الخارجية الملونة بعلم الإستقلال، تمثل ليبيا الدولة، بما معناه أن كل ما بداخلها يتعلق بليبيا كشعب وحكومة وقوانين وأهداف.

الدستور

الدائرة ذات اللون السماوي (الأزرق الفاتح) تمثل الدستور الذي يعمل الجميع بموجبه - بما في ذلك كل ما يقع ضمن الهيكل التنظيمي أي كامل المنطقة التي تغطيها هذه الدائرة.

الهيكل التنظيمي

تسلسل هرمي تخضع كافة مكوناته للدستور والقوانين الفرعية المحلية التي تختص بكل مؤسسة، سواء كانت من القطاع العام أو القطاع الخاص، والقوانين الأخرى الخاصة بالشركات والمؤسسات الدولية العاملة في ليبيا. كافة القوانين تُطرح على البرلمان للموافقة عليها أو تغييرها أو تعديلها، ويُصدّق عليها الملك أو رئيس الجمهورية. كافة المؤسسات والشركات والأنظمة تحتاج بدورها إلى هياكل هرمية تنظيمية مستقلة يُصممها ويقرر بنودها متخصصون محترفون، ويُعمل بموجبها باتباع أسلوب الضبط والربط والمراقبة.

يجب أن يرتبط كل هيكل هرمي تنظيمي مستقل بوصلة لما قبله وما بعده، بحيث ترتبط جميع المؤسسات والأنظمة مع بعضها البعض بشكل تكميلي وبطريقة منطقية وعملية.

تحت بند مجلس الوزراء، نقترح تأسيس بعض الوزارات الخاصة مؤقتاً، والتي لا تتواجد في دول أخرى من العالم، حيث أن الأمر يختلف في ليبيا الجديدة بسبب فترة حكم الطاغية لبلادنا وإهداره لأموال الشعب، وتفشي الفوضى والسرقة والفساد وهذه الوزارات هي:

1- وزارة إعادة تأهيل المواطنين المتضررين، من الذين فقدوا أحبائهم قبل ثورة السابع عشر من فبراير المجيدة أو بعدها، سواء من كارثة حقن الأطفال بالأيدز أو من الشهداء الذين تم دفعهم بخبث ومكائد للموت في تشاد أو غنّدا، وغيرها من مغامرات المجرم المصطنعة لإبادة الشعب الليبي والتخلص من خيرة أبنائه. إضافة إلى الشهداء الذين تم اغتيالهم في ابوسليم أو في الخارج أو الشهداء الذين استشهدوا في حرب التحرير (ثورة السابع عشر من فبراير المجيدة) أو أصيبوا بجروح أو إعاقات بدنية أو نفسية، والعائلات التي تعرضت نساها للإغتصاب الخ... كما يجب تعويض أي مواطن تعرض للظلم بأي شكل كان، سواء بإقالته من وظيفته أو تدمير ممتلكاته الخ من أسباب تتعلق بإذلال المواطنين واضعاف مقاومتهم ضد حكم الطاغية. يجب أن يتم تعويض هؤلاء بالكامل مادياً ومعنوياً ومساعدتهم على شق طريقهم في الحياة بأكبر شكل طبيعي ممكن. يجب أن تكون مصالح المواطن الليبي وحقوقه من أولى أولويات الدولة - والليبي غالي وحياته لا تعوض، وتوفير أفضل مستوى معيشة له يعتبر عنصر مهم جداً، إضافة إلى أنه يتوجب على الدولة حماية المواطن الليبي أينما كان، وبأي ثمن، ليشعر المواطن الليبي بأهميته ووطنيته ويفتخر بانتمائه لليبيا، وهكذا يمكن أن تعول الدولة على مواطنيها. إن عامل المكافأة يعتبر دافعاً سيكولوجياً لا تستغنى الدول الغربية عنه.

2- وزارة استعادة الأموال المهدورة (وهي الأموال المهدورة في أفريقيا ودول العالم الأخرى) - كما يمكن تأسيس إدارة ضمن هذه الوزارة لاستعادة المقودات الأثرية. يجب الاستفادة من المؤسسات القانونية الدولية في هذا الخصوص والتي تستطيع أن تؤثر على الدول الأخرى بموجب القوانين الدولية لإعادة المسروقات أو "المفقودات". هكذا نفرض على الدول الأخرى احترامنا واحترام مقتنياتنا وتراثنا.

3- وزارة مكافحة الفساد والرشوة والوساطة - بما في ذلك استخدام القرابة القبلية أو الطائفية. إنني أنصح بتأسيس (وزارة) وليس إدارة لأن الفساد والرشوة مستشريان بشكل كبير مما يحتاج إلى حملة قوية. من مهام هذه الوزارة وإدارتها المختلفة تتقيف المواطن الليبي بمخاطر الفساد والرشوة والوساطة - يجب تأسيس ورش تنقيفية ثابتة ومتنقلة لشرح هذه المخاطر التي تنتافى وأهداف الدولة الجديدة في إحراز أفضل النتائج لتحقيق أهدافها في كافة الخدمات التي تقدمها الدولة أو الأطراف الأخرى بما فيها المواطن نفسه. يجب استئصال هذا الورم الخبيث من جسم الوطن.

يجب تأسيس إدارة من المختصين المحترفين للتعامل مع المواطنين الليبيين الذين عُزِر بهم وإعادة تأهيلهم بأكثر قدر ممكن. كما يجب القبض على بقايا النظام ممن أصروا على الاستمرار في ولائهم للطاغية ضد شعبهم. هؤلاء سوف يقومون بخلق بلبله في البلاد وربما حتى عمليات اغتيال لأعضاء المجلس الوطني الانتقالي. كما سيقوموا بعرقلة مسيرة الوطن بأكثر قدر ممكن.

يجب أن ندرك بأن الطاغية حاول إقحام كافة الليبيين لارتكاب جرائم ضد بعضهم البعض ليصبحوا جميعهم آلة في يديه، خاصة أولئك الذين تلطخت أيديهم بدماء الليبيين الأبرياء، فهم الآن يعرفون بأنه لا عودة لهم في المجتمع الليبي الجديد، وهم الآن في شبه حالة من التخدير السيكولوجي المشوب بالرعب والخوف من انتقام الثوار والمواطنين. وعليه فإنه يجب البحث والتقصي عن هؤلاء وحجزهم في معتقلات ليتم البث في أمرهم عن طريق المحاكمات العادلة واعطائهم فرص الدفاع عن أنفسهم عن طريق محامين مستقلين.

أما الآخرون الذين تعاونوا مع النظام فقط ولم تتلخ أيديهم بدماء الليبيين الأبرياء فلا بأس من إعادة تأهيلهم، ومساعدتهم بأن يفرض عليهم دفع ثمن ما ارتكبه ضد ضحاياهم .. ليس انتقاماً منهم، بل هذه عملية سيكولوجية يشعر فيها ذلك الشخص بعد ذلك بأنه كُفِر عن ذنبه بأكثر قدر ممكن من جراء قيامه بأعمال شاقة لمساعدة ضحاياه.

وفي المقابل يجب تنقيف الضحايا وأهاليهم بأن الدولة الجديدة تتفهم جيداً ما عانوه ومدى ما يشعرون به من انتقام ضد جلاذيتهم، إلا أن الدولة تتوخى العدل وعدم اتخاذ أية أحكام حتى يأخذ القانون مجراه. هناك الكثير من الوقت للتريث وتصفية الحسابات – ولكن من خلال القوانين – ثم لا يجب أن ننسى أننا متحضرين وهم همجيون وهنا الفارق الكبير - فشتان.

من خلال التريث سنسمح بدراسة كافة القضايا وأدلتها وشهودها الخ... لتتخذ المحاكم قراراتها باطمئنان وعدالة، ولكي نتجنب الظلم، وسنحاول أن نسامح بقدر ما يمكن. إلا أنه في نفس الوقت لا يجب أن نسمح باهدار حقوقنا ضد هؤلاء. أي يجب خلق توازن بين التسامح واستعادة الحقوق.

يجب أن يشعر الجميع بأنه لدينا كثير من الوقت، فالوقت في صالحنا وليس في صالحهم، وكلما انتظروا المجهول كلما زاد عذابهم كما عذبونا وأرهبونا طيلة سنين الظلم والبؤس والشقاء. هذه النقطة مهمة جداً لأنك حتى لو انتقمت من ذلك الشخص، فنحن مجتمع مترابط، وربما نكون قد الحقنا اضراراً بأهاليهم أو اصدقائهم أو معارفهم مما سيسبب في الحاق اضرار بالمجتمع كله لو طبقنا اسلوب الانتقام.. اسلوبهم المفضل!

لا يجب أن يشعر أي فرد من قبيلة القذافي بأنه مسؤول عما ارتكبه معمر بومنيار القذافي، فكل فقط مسؤول عما ارتكبت يدها. قبيلة القذافي أناس أشرف كافح أجدادهم وأبائهم ضد المستعمرين الإيطاليين. ومجيب الطاغية إلى الحكم على ظهر دبابه ليس لقبيلة القذافي ذنب فيه، بل أنه ورطهم كما ورط الليبيين الآخرين.

وعليه لا يجب أن ينظر إليهم بعين المذنب، فبعضهم الآن ربما يشعر بأنه من طائفة منبوذة من بقية أفراد الشعب الليبي، وهذا والله خطأ كبير أيها الأخوة، حيث هم جزء من الكينونة الليبية وليسوا طائفة منبوذة ولا يجب أن يكون هناك أي جزء في ليبيا يشعر بالنقص أو الذل أو بأن هناك تفرقة ضده. أذروا من هذه النقطة المهمة. هناك الآلاف المولفة من قبيلة القذافي تشعر بالمرارة وتمقت الطاغية وتحقد عليه ولم تستفد منه إطلاقاً. وعليه يجب التعامل مع الأفراد كل بما ارتكبت يدها ولا يجب التعميم. أوكد لكم بأن هناك الكثير من أفراد القذافي سجنوا أو أدلوا أو قتلوا من قبل الطاغية نفسه.

وعليه اقترح بأن لا يشار إلى الطاغية في المستقبل إلا بإسم "الطاغية" وليس "القذافي" حتى لا نسيء إلى قبيلة القذافي في المستقبل. لا نستطيع أن نؤثر على الأطراف الأجنبية بتبني هذه الطريقة وعليه فإن الأجانب فقط سيشيرون إليه باسم القذافي.

لا يجب أنه يكون هناك أي غين في ليبيا، يجب أن تكون التركيبة الليبية سليمة باصلاح كل ما أفسده الطاغية. وعليه يجب محاسبة كل فرد بما ارتكبت يدها فقط وبالذليل القاطع وليس إلى من ينتمي.

5- يُرجى قراءة الدراسة المختصرة لنظام الحكم الجديد في ليبيا، الواردة في نهاية هذا الملف - وهي مطروحة للتداول من قبل المختصين من أبناء الوطن وقابلة للتصحيح والتعديل والإضافة. مُرادنا من هذه الدراسة هو تحديد البداية فقط، حيث سيقوم المختصون بتطويرها وتنقيحها لتصل إلى المستوى المطلوب.

نظام الحكم في ليبيا يُطرح للإستفتاء من قبل الشعب، ولكن تمنح الفرصة قبل ذلك لكافة الأطراف المتنافسة، لشرح وجهات نظرها عن طريق الإعلام الليبي بكافة أنواعه. هناك من يرغب في الحكم الملكي، وهناك من يرغب في الحكم الجمهوري. لندع الشعب الليبي يقرر بنفسه. ونرجو الابتعاد عن التشبث بالأراء الشخصية وإعطاء الفرصة للحرية والديمقراطية لكي تأخذ مجراها.

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة لاختيار نظام الحكم في ليبيا الجديدة والهيكل التنظيمي للدولة

الدواعي، التحديات، الحلول

في نهاية هذه الدراسة - كيفية نقل السلطة من المجلس الوطني إلى نظام الحكم الجديد

تمهيد

الغرض من هذه الدراسة هو التوصل إلى منظومة لبناء "قاعدة حكم ديمقراطي دستوري، لدولة تسودها العدالة والقانون والمساواة بين جميع أبناء الوطن بكافة أطيافهم العرقية"، ف "ليبيا لكل الليبيين" ولا أفضلية لهذا على ذلك، بل أن الجميع سواسية أمام القانون. ومن أجل أن تسير ليبيا بخطى واثقة إلى الأمام لتلحق بركب الدول المتطورة، ولتشارك الأمم وتتنافس معها في كافة المجالات، ولتخرج من ديمومة التخلف والفوضى التي عاشتها منذ أكثر من ما تسعنا به ذاكرة التاريخ.

المواطن الليبي يتمتع بكافة مقومات التطور وتحقيق الأمجاد لوطنه والحياة الكريمة لنفسه وأسرته. كل ما يحتاجه هو دولة توفر له الحرية والديموقراطية .. وقاعدة سوية.. عقلانية.. قوية.. تتمتع بالإستمرارية التي لا تحيد عن الطريق لينطلق منها المواطن بأمان وسلام دون أن تؤثر على تفكيره عوامل التشويش النابعة من الخوف والإضطهاد. يجب أن ننهي عصر الفوضى إلى الأبد، كما يجب أن لا نكون عالة على المجتمع الدولي، بل على العكس من ذلك، يجب أن نساهم في كافة مجالات الحياة، ليكون لنا دور هام بين الأمم، دور انتاجي وليس دور سياسي تخريبي كما كان عليه الحال في عهد الطاغية.

يجب أن نختار منظومة حكم لها أهداف واضحة من أجل مستقبل الوطن والمواطن. أهداف على المدى القصير وأهداف على المدى البعيد. وعليه يجب تحديد هذه الأهداف بوضوح وبناء المؤسسات التي تحققها، والتي يجب أن يديرها الإنسان الليبي الحر، المتعلم، المثقف، المحترف، وليقوم بمهامه في بيئة ديموقراطية وبدافع من الحوافز المشجعة وروح من الوطنية القوية التي تجعله راض عن ما يقوم به من أجل الوطن ومن أجل مستقبله ومستقبل أبنائه واحفاده. الإنسان بطبيعته دائماً وعلى مر التاريخ يبحث عن الإستقرار ليخلق ويبدع. من المستحيل أن تقوم بعمل ما وتجيده وأنت في حالة تشويش فكري خاصة النابع من الخوف والإضطهاد.

كما يجب أن نُعطي الفرصة للمرأة الليبية لتشارك في بناء الوطن بقدر ما تسمح به امكانياتها، أي أنه يمكنها المساعدة بشكل مؤقت أو دائم أو شبه دائم طبقاً لظروفها العائلية والاجتماعية، فالمرأة الليبية يمكن أن تساهم من البيت ومن المكتب نظراً للتطورات التكنولوجية في العالم، فالمرأة الليبية بعد التدريب اللازم يمكنها أن تساهم من خلال استخدام التكنولوجيا – أي من خلال جهاز الكمبيوتر في البيت ومن خلال مؤسسات تقوم الدولة بإنشائها للمرأة الليبية أو بالعمل جنباً إلى جنب مع أخيها الليبي. والله أجدها صعبة أن أقول "يجب أن نُعطي الفرصة للمرأة"، مما يدل على أننا نتحكم في مصير المرأة في ليبيا لنقرر ما إذا كانت جديرة بهذه الفرصة أم لا – هذا خطأ ويجب أن نغير هذا النوع من التفكير تجاه المرأة الليبية، فهي جديرة بالحرية والديموقراطية حيث أثبتت جدارتها في مجالات كثيرة رغم قسوتنا عليها، كما يجب أن لا ننس أنها هي التي أشعلت ثورة 17 فبراير 2011م. نوضي نوضي يا بنغازي ... هظا اليوم اللي فيه انراجي. هل تتذكروا؟ إضافة إلى كافة النشاطات التي قامت بها خلال الثورة.

إذا استمر مجتمعنا في إقصاء المرأة الليبية من المشاركة في تحقيق أهداف الوطن، حتماً ستبطل مسيرتنا نحو مستقبل أفضل. وسنزيد من عمق الهوة بيننا وبين العالم المتطور . نحن لا نريدها على مستوى المرأة في الغرب من الحرية التي تبادت فيها وأصبحت لها الآن بعض الآثار السلبية، ولكننا نريدها حرية على مستوى البيئة والتقاليد والدين في ليبيا، وليس على مستوى التزمت والتعصب والمغالاة في الدين.

الحكمة في إدارة الدولة سياسياً واجتماعياً تكمن في كيفية تحديد الأهداف وتوزيع الأدوار على من هو قادر على تنفيذ العمل أو المهمة، وفي عمليات التدريب والتقييم المتواصلة للمواطن الليبي ليكون قادراً على المشاركة في تحقيق أهداف الدولة. تعليم وتدريب وتقييم متواصل ورعاية كاملة في إطار من النظام والضبط والربط والمتابعة مع دعم شامل من الدولة حتماً سيحقق أهداف الوطن والمواطن. هذه عناصر مهمة جداً في نسيج منظومتنا الجديدة. التخصص وتهذيبه وتشجيعه حتماً سيحقق أهدافنا، لا شك في ذلك. حالما يستقر النظام والمجتمع ستجد ليبيا نفسها تسير بسلاسة نحو التطور فالكل أصبح يدرك أنذاك دوره في الدولة وما عليه من واجبات وما له من حقوق.

ولكي يتمكن المواطن الليبي من ذلك يجب أن يشعر بالطمأنينة والحرية وقوة الدولة التي تحميه هو وأبنائه، ليتشجع أكثر للقيام بواجبه دون خوف من الظلم والفتك والإذلال الذي عاناه منذ قرون طويلة على أيدي المستعمرين، أو على أيدي أبناء وطنه من الحكام كما جرى في عهد القره مانليين وفي عهد الطاغية القذافي. ودون أن يشعر باللامبالاة نتيجة معرفته المسبقة بأنه لن يُكافأ على ما يقوم به.

بدون منظومة حكم عقلانية ومنطقية، منظومة دولة بكل ما تعنيه الكلمة تتميز **بالضبط والربط** في تنفيذ القوانين "العادلة" والمصدق عليها من قبل البرلمان بالأغلبية، منظومة حكم تستفيد من تجارب الماضي وتنتظر إلى المستقبل بوضع كافة المعايير المحلية والدولية في عين الإعتبار، والتعامل معها أيضاً بعقلانية ومنطقية، أخذة في الإعتبار الظروف السائدة المحلية منها والدولية، والعربية والإسلامية، والتعامل مع الأصدقاء والأعداء بوضع مصلحة ليبيا قبل كل شيء وليس مصلحة الفرد الحاكم. هذه النقطة يجب أن تكون دائماً محوراً لكل ما يحدث في ليبيا – مصلحة ليبيا قبل كل شيء وهي خط أحمر.

بدون منظومة من هذا النوع سنظل ندور حول انفسنا في حلقة مفرغة، ونعيش حياتنا طبقاً لما تسمح به الصدفة!!، ونعيش أذلاء، نصفق ونهال للحاكم!!! كوننا أصبحنا نؤمن بأنه لا خيار لنا إلا ذلك لنكسب قوت أولادنا، سنظل نعتمد على الغير ونسهل له الإستحواذ بخيراتنا والتحكم في مستقبلنا ومستقبل أجيالنا القادمة. سنكون تحت رحمة الآخر الذي لا يتورع عن التعامل معنا بأسلوب "لوي الذراع"، ذراعنا طبعاً ليستحوذ على خيراتنا.

منظومة الحكم هذه تحتاج إلى من يرون مصلحة ليبيا الوطن فوق مصلحة الجميع، لأن ليبيا الوطن تحتضننا جميعاً، وعليه يجب أن يكون هذا الوطن قويا وقادراً على استيعابنا واستيعاب طموحاتنا وأمالنا، فلا مجد للحاكم بدون مجد الوطن أولاً، ولا مجد للوطن بدون توفر وحضور المواطن الليبي المتعلم، المثقف، المتدرب لكي يتمكن من القيام بواجباته بموجب الدستور ويدرك احترام وتنفيذ القوانين السارية، وفي المقابل الكل يستفيد من الوطن ويعرف من خيراته بقدر ما ينتج ويقدم للوطن.

يجب أن نغير من أسلوبنا وكيفية اتخاذ قراراتنا. يجب أن نبتعد عن المعاندة والعواطف التي وللأسف يعاني منها الكثير من الليبيين. يجب أن نخرج من دوامة اللامبالاة كما يجب أن نتبع النظام في حياتنا الذي هو أساس النجاح والوصول إلى الغاية. لماذا لا نضع قوانين وننفذها ونحن نعرف جيداً الصح من الخطأ؟! عندما نسافر إلى الدول المتطورة حالاً نستوعب النظام ونتبعه لإعجابنا به، وحال عودتنا إلى الوطن نفلع العكس!!

كما يجب أن نبتعد عن "الأنا" وما يتبعها من كوارث نرجسية. يجب أن نترك للشعب اتخاذ قرار من يحكم ليبيا في المستقبل. وأن لا نتخذ قرارات شخصية نيابة عنه، بأن الحكم الجمهوري فاسد أو أن الحكم الملكي فاسد، فندخل في معارك طاحنة فيما بيننا لا تؤدي إلى أية نتائج ايجابية. أعطي رأيك فقط وقم بدعمه بالأدلة والقرائن واترك الباقي للشعب. يجب أن ندرس مزايا ومساوئ كل نوع حكم من هذين النوعين مع مراعاة ثقافتنا وتقاليدنا وديننا وتاريخنا وموقعنا الجغرافي بين الدول. يجب أن ندرس المخاطر التي تحيق بنا، وإمكاناتنا المتوفرة وكيف يمكننا أن نستفيد منها. كما يجب أن نبدع ونخلق موارد ثروة من خارج حدودنا حتى.

هنا تكمن "الحنكة والشطارة" أن تخلق ثروة من خارج حدودك، وأن تبدع وتبتكر باستمرار، وأن تصون مكتسباتك وتضيف إليها.

يجب تحديد نوع النظام الذي يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة للوطن والمواطن في المستقبل القريب والمدى والبعيد. مع تفادي كافة العوائق والهفوات التي وقعت فيها ليبيا في الماضي (إنه درس ولا كل الدروس – وانظروا إلى الثمن الفادح الذي دفعه أبناء ليبيا طيلة الأثنين والأربعين سنة الماضية – وما يدفعه الآن للتخلص من هذا الكابوس أبو الكوابيس). وعليه يجب أن ننظر منظومة الحكم إلى كافة هذه الأمور من الداخل والخارج، ولا تترك ثغرة إلا وغطتها من كافة جوانبها، فهناك التغييرات الخارجية المستمرة كما ذكرنا أعلاه، والتي حتما ستؤثر على مجريات الأمور الداخلية في المستقبل، فلا يجب أن نُهمل مثل هذه الأمور. يجب أن نفتتح بأنه لن يخدم ليبيا باخلاص إلا أبنائها (كل بقدر ما يستطيع). ولا يعني ذلك أننا لن نستفيد من الغير، بل أننا نحتاج.. وخاصة في الوضع الراهن.. إلى الاستفادة من الخبرات الأجنبية الراقية المتطورة التي تناسب متطلباتنا وبيئتنا وتقاليدنا لتساعدنا على بناء قواعد الدولة القوية، وترميم ما يمكن ترميمه من بنية تحتية وفوقية وإعادة تأهيل الإنسان الليبي نفسياً وصحياً ومادياً.. والإنسان الليبي هو كنز ليبيا الحقيقي الذي يجب أن نحمله ونحافظ عليه ونهذب قدراته ونطورها.

هناك دول أصغر من ليبيا بكثير وأقل ثروات منها، إلا أنها تطورت بشكل كبير وسريع، فقط لأنها وضعت لنفسها نظاماً ومعاييراً حددت أهداف الدولة، ومن أولويات هذا النظام وهذه المعايير، احترام المواطن واحترام حريته وإعداده بتعليمه وتدريبه كل حسب قدراته الذهنية والبدنية، لأن المواطن هو عماد الوطن وهو الآلة التي تُسبّر مجريات الأمور في الدولة، فبدون الإنسان المتعلم والمثقف والمُدرَّب والذي يشعر بالحرية والطمأنينة في ظل القانون، لن تنجح الدولة في تنفيذ برامجها بل ستجلب نتائج سلبية تضر بالجميع. يجب أن يقوم النظام على قاعدة (التقدير والإمتنان) لكل من قدم خدمات استثنائية للوطن، بالضبط كما يحدث في الولايات المتحدة وأوروبا وفي دول العالم المتقدمة، وذلك لتحفيز وتشجيع المواطنين على الإبداع والعباء من أجل ليبيا وتحقيق أهدافها وأمجادها أمام الأمم في كافة المجالات.

ولكي نصل إلى عرض منطقي ومقنع لإختيار نظام الحكم ونظام الدولة الذي يحقق آمالنا وطموحاتنا، ويجعل من بلادنا ليبيا الغالية علينا جميعاً دولة قوية ومتطورة، يجب أن نتطرق ولو باختصار إلى الفترة التي عاشتها ليبيا منذ عام 1911 وحتى 1951م ثم منذ عام 1969 وحتى 17-16 فبراير 2011م.

تعرضت ليبيا على مر التاريخ بحكم موقعها الجغرافي وما تجود بها أرضها المعطاءة، إلى اطماع استعمارية من قبل الرومان واليونانيين والبيزنطيين في العصور الغابرة، واسبانيا وفرسان القديس يوحنا وإيطاليا خلال الحقبة القربية الماضية، ولا ننس تركيا التي جاءت لنصرتنا ولكن لتبقى تخنق انفسنا لفترة قاربت من الأربعة قرون من الزمن ولو أنهم إخواننا في الدين (وهنا لا أتحدث عن تركيا الآن بل تركيا الأمس). هكذا طالت معاناة الشعب الليبي لدرجة أن المواطن الليبي أصبح يعتبر اليأس والمعاناة أمران طبيعيين محتومان! (هذا حال الدنيا .. يقول المواطن الليبي.. اعتقاداً منه أن الأمر محتوم ببؤسه إلى أن يموت).

وكانت هذه الدول تغزو بلادنا بحجج وذرائع مختلفة، منها أن إيطاليا ترتبط بليبيا بحكم موقعها على الواجهة المقابلة في البحر الأبيض المتوسط، وأنها الشاطيء الرابع لإيطاليا!، وأن تركيا بلد مسلم جاء لحماية ليبيا المسلمة من الأاسبان في عام 1510، الخ... ، ناهيك عن أطماع العائلات التي حكمت ليبيا مثل القره مانالين بحكم تحرير ليبيا من قبضة الإمبراطورية التركية، أو الأثنين والأربعين سنة العجاف من حكم القذافي الذي جاء بذريعة انقاذ ليبيا من الاستعمار والمحسوبية والوساطة والرجعية!!! وما شابها من مقولات كاذبة لا تمت للحقيقة وواقع الأمر بشيء، حيث كان دائماً يفعل بعكس ما يقول وهو أكبر كذاب دجال عرفه التاريخ الحديث.

عاشت ليبيا تحت نير الإستعمار الإيطالي منذ عام 1911 م كما نعرف إلى عام 1951م، وإن تكبدت إيطاليا خلال هذه الفترة خسائراً فادحة في الأرواح والمعدات على أيدي المجاهدين، إلا أن نهاية الحكم الإيطالي لليبيا جاءت على أيدي قوات الحلفاء التي دحرتها في الحرب العالمية الثانية، بالضبط كما تفعل قوات الناتو الآن لطرده المستعمر الجديد "الطاغية" فما أشبه الليلة بالبارحة يا اخواني.

عاشت ليبيا فترة قصيرة جدا بعد استقلالها عام 1951م، في ظل النظام الملكي. تم اختيار إدريس السنوسي ملكاً على ليبيا بعد مبايعته من أعيان طرابلس وبرقة وقران. فتوحدت الدولة بولاياتها الثلاث وأصبحت تسمى "المملكة الليبية المتحدة". إلا أن هذه الدولة كانت مُدعمة فقيرة لا موارد لها، حتى أنها أُعتبرت أفقر دولة في العالم حسب تصنيف الأمم المتحدة في ذلك الوقت. فكان السكان يعيشون على اعانات الأمم المتحدة، ومن بينها ما كان يسميه المواطنون في ذلك الوقت بـ (الجرامات) وهي عدة جرارات من الرز المغثوث بخنافس صغيرة سوداء تسمى شعبيًا بـ "السوس". كما كان السكان يعانون من **أمراض التراخوما والأمراض الجلدية والـ (تي بي TB) وهو مرض التدرن الرئوي القاتل، كما كان السكان يعانون من حشرات البرغوث والقمل والبق وأمراض أخرى كثيرة.** هذا ناهيك عن الجهل والتخلف والأمية المستشرية بين السكان. كما لا ننس الألعام التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في ليبيا والتي لا تزال تفنك بالأهالي حتى الآن والتي أضاف إليها الطاغية في مناطق أخرى من ليبيا الحبيبة مثل مصراتة والبريقة وغيرها من مناطق ليبيا الأمانة أو بالأحرى (التي كانت آمنة).

قامت الدولة الجديدة (المملكة الليبية المتحدة) بما توفر لديها من اعانات دولية وبعض الدخل المحلي البسيط، بخلق ادارات مُنظمة لانقاذ البلاد من ذلك اليأس والمعاناة، فتم تشييد الطرق والمستشفيات والمدارس والجامعات والإدارات الحكومية والمسكن الشعبية والتي أثبتت جميعها جدارتها وخلقت جيلاً متفكراً رغم الفقر والأمراض، فكانت المكتبات المجانية مفتوحة للجميع، والمنهج التعليمي الصارم، والكفاءة العالية للمدرسين والقائمين على التعليم، واجتهاد الطلبة، وافتخار الأباء والأمهات بأبنائهم وتمتعهم برويتهم يترعون في كنفهم دون اختطافهم من قبل ولي الأمر أو شنقهم في الميادين وخلال شهر رمضان المبارك. وكذلك كانت هناك مصانع أتذكر منها معمل شفيق في بنغازي، ومعامل لصنع الأواني، ومصانع للأحذية ومصانع للسجائر وغيرها، مع توفر اليد العاملة المحلية والفنية. ولا يفوتني هنا أن أؤكد على أن الدولة كانت تقدم إعانات كثيرة للمواطنين من بينها على سبيل المثال وليس الحصر مشاريع المساكن الشعبية مثل مشروع إدريس للإسكان أضاف إلى دعم المواد الغذائية المستوردة وتوزيع الحليب والأجبان والتمر على أطفال المدارس لخلق جيل صحي.

ورغم الفقر المدقع ذلك، كان الجميع يعمل ويجتهد في حرية وديمقراطية لتحسين مستواهم التعليمي والوظيفي من أجل مستقبل أفضل لهم ولأطفالهم، وكانت الأفراح تقام، والأمان مستتب في كافة ربوع الوطن، حتى أن المتاجر بما فيها متاجر بيع المجوهرات وغيرها تترك مفتوحة حتى يعود أصحابها من صلاة الجمعة في المساجد القريبة. حكايات تكاد تكون خرافات وأكاذيب أو مبالغ، ولكنها حقائق مشهود عليها. كما أنك لا تسمع بما يسمى بالمخابرات أو من يكتبون فيك التقارير أو الشكوك التي تساورك فيمن يتحدث إليك. كان الأمن والأمان مستتب وبسود تراب ليبيا السلام والطمأنينة.

ولكن نتيجة لطبيعة البشر في التطلع دائماً إلى مستقبل أفضل، حتى بدون الاعتراف بحالة الدولة الاقتصادية المتردية في ذلك الوقت وبفعل عامل **التقليد**، أي تقليد الدول الأخرى خاصة التي استشرت فيها الانقلابات العسكرية، بدأ الشعب الليبي **يقاد**.. فقط ليكون على مستوى "الجيران" فتطلع إلى التغيير والمقاومة بمستقبله، خاصة وأنه كان متأثراً بما يدور في الإذاعات العربية والدعايات المغرضة التي استغلت هزيمة حرب الأيام الستة، فترك الشعب الليبي السفينة تبحر بربان غير معروف، فكان ما كان بالنسبة لليبي عندما خرج الشعب الليبي عن بكرة أبيه مهلاً لبومنيار الذي خطف الانقلاب من عبد العزيز الشلحي (هكي عيني عينك)، خرج الشعب عن بكرة أبيه مؤيداً وهو لا يدري أنه يرمي بمستقبله ومسقبل أبنائه في أيدي قرصان مجرم حقود، لم يسبق أن شاهد تاريخ ليبيا دكتاتوراً مثله ينكل بشعبه كل هذا التنكيل بقصد وتربص وتأمير، والذي حاول دائماً إخفاء مآربه تجاه الشعب الليبي بإطلاق مقولات رثانة **وما أشطره فيها،** حيث لعب على الوتر الحساس، لأنه يعرف ماذا كان الشعب الليبي يريد بالضبط خلال تلك المرحلة، فاطلق مقولات مثل: حرية.. اشتراكية.. وحدة... لا محسوبة بعد اليوم... الثورة والسلطة والسلاح في يد الشعب، وغيرها من **الأكاذيب**، التي لم تكن تنطلي على الشعب الليبي، لولا الخوف والرعب من المشانق والاعتقالات وأخفها عقابا كانت السجون، والتي جعلت الشعب يصمت مكرهاً على كل هذا الظلم والطغيان، ولكن القذافي كشف نفسه في آخر الأمر حيث اضطر أخيراً وأمام المجتمع الدولي إلى نفض سموه بتهدده الشهير: "زقة.. نقة... دار.. دار" والتي اتخذها شباب ليبيا الآن مسخرة ضد القذافي وهم يتغنون بها استهزاءً به... فرغم التجهيل والتنكيل إلا أن الشعب لا يزال نبيهاً ذكياً فله الحمد الحافظ لأبناء هذا الشعب العظيم.

وفيما يلي نسرد بعضاً من جرائمه ولو أنكم كلكم تعرفونها (جرائم حرب التحرير غير مشمولة هنا):

اسقاط الطائرة الليبية فوق سيناء والتي كان من بين ركابها وزير الخارجية صالح بويصير ذلك العبقرى الليبي رحمه الله. ربما تمت هذه المؤامرة للتخلص من بويصير لأنه العدو اللدود لإسرائيل لصدقاته الحميمة مع القادة الفلسطينيين. من يدري!!

اختطاف الإمام موسى الصدر وهو المؤسس "الحزب الله" - الحزب عدو إسرائيل اللدود.

قتل جمال عبد الناصر بالسم - ليصبح القذافي الرئيس الأبرز للعالم العربي. قتل عبد الناصر بالسم احرز هدف القذافي للإستفراد بالسلطة للتحكم في مصير الدول العربية بالترهيب والترغيب كما جرى في السنين التي تلت موت عبد الناصر وحتى الآن.

تنفيذ مخططات ارهابية في العالم لتوريط الشعب الليبي في مصائب يعزوها لدول أخرى - مثل فترة الحصار التي عانى منها الشعب الليبي وليس القذافي وابنائهم.

تنفيذ حرب إبادة ضد الشعب الليبي بادخاله في حروب اصطنعها للتخلص من خيرة شباب الوطن وتفكيك الجيش النظامي، لينفرد بالسلطة لأجيال قادمة له ولأبنائه من بعده. كما جرى في أوغندا وتشاد وحرب القذافي على السادات وعلى تونس الخ....

حقن أطفال ليبيا بعدوى الأيدز، واختطاف الشباب من بيوتهم، وقتل أكثر من 1200 معتقل من خيرة شباب ليبيا في سجن أبوسليم، وتفجير الطائرات في الجو بركابها الليبيين، اغتصاب الفتيات والنساء، وافساد الشباب بحبوب الهلوسة، وإذلال رجال ليبيا بشكل سادي حياً في تركيع الرجال لعقدة في نفسه لا يعلمها إلا هو.

اغتيال شباب ليبيا في الخارج وفي الداخل ووصفهم بالكلاب الضالة.

توريط ليبيا كما ذكرنا أعلاه أقحم ليبيا في حروب مع شقيقاتها الدول العربية لإفساد العلاقات الليبية العربية، والعربية العربية.

مساعدة القوى المعادية للدول العربية.

وأخيراً كما ذكرنا أعلاه التتكيل بالشعب الليبي في كافة مدنه وقراه بتوظيف المرتزقة، والقناصة المدججين بالأسلحة وحبوب الهلوسة والفياجراً من أجل قتل الليبيين واغتصاب النساء والأطفال....

وهنا يمكنك أخي المواطن إضافة ما تعرفه وسرد أسماء من شارك في الجرائم...
وما خفي كان أعظم.....

فترة حكم القذافي:

من 1969/9/1.... لا ندري بالضبط من جاء بالقذافي لحكم ليبيا !

اشتملت فترة حكم القذافي على سلسلة من الجرائم والكوارث التي حلت بليبيا والمواطن الليبي، ولم يسلم منها الرضيع ولا الفتاة ولا الزوجة ولا الأم ولا الشاب ولا الشايب، جرائم وكوارث أصابت كافة أفراد الشعب الليبي بجميع أطبافه، وهي مقصودة لا شك في ذلك، ولا تُعد ولا تُحصى، فكم من أم تكلت في ابنها "كبدها"، كم من زوجة تزلت في بعلها، كم من ابن تيتم في إغتيال أبيه، كم من أخ حرم من أخيه كم من أب فقد ابنه وعضده في شيخوخته !!!كم من أبناء الوطن حرموا من وطنهم واحبابهم فغربوا أو تغربوا طوعاً هرباً من الفتك والإذلال. والآن كم من شباب وأطفال ونساء فقدوا حياتهم أو أصيبوا بإعاقات وتشوهات أبدية فقط لأن الحاكم مجنون ومستهتر بدون رادع لا داخلي ولا خارجي، فالعالم كله أصبح منافقاً من أجل المال وملء البطن.

يتضح أن هناك عقدة تُخفي "سر كبير" يعاني منها الطاغية تجاه الشعب الليبي – عقدة حقيقية ولكنها خفية لا شك في ذلك – فكل ما في حياته هو القتل والفتك والمحق والسحق والتطهير والشنق والتقطيس والتعذيب والإغتصاب والمطاردة زنقة زنقة... دار دار... الخ... وغيرها من مصطلحات غريبة وخفية ما كنا نعرفها في ليبيا، تهديد ووعيد واهانات واحتقار وإذلال للمواطن الليبي، حرمان واضطهاد، تشريد وابعاد بالتغريب.

لا كلمة طيبة في قاموس هذا الإنسان تشيد بالمواطن الليبي أو ليربت على ظهره عطفاً وحناناً وتشجيعاً كما يفعل ملوك ورؤساء الدول الأخرى تعاطفاً مع رعاياهم. وإذا ربت على رأس فتاة فما السبب إلا لإغتصابها، وإذا ربت على رأس شاب فما السبب إلا كإشارة لأزلامه بالتخلص منه. لا نعرف بالضبط لماذا كل هذا الحقد ضد الشعب الليبي، أهكذا يُكافأ الشعب على خروجه مشجعاً للثورة الأسود في تاريخ ليبيا والليبيين، ولكن نعتقد أنها تلك العقدة الخفية التي يُعاني منها الطاغية، مرض نفسي **وسر رهيب** لم يتحقق منه الشعب الليبي بعد، مرض نفسي لمن يريد أن يعرف، فلينظر جيداً في حياة القذافي، حيث أن المرض النفسي هذا كان عنيفاً وقوياً كالزوبعة الفتاكة داخل تلك النفس الأمامة بالسوء، انبشم .. واستهتر .. ثم انفلت .. فطفت أفاعيله إلى خارج حدود ليبيا بقتل الأبرياء وإثارة الرعب والأهوال في نفوس الأوروبيين والأمريكان وغيرهم من شعوب العالم، حتى ليكاد يخيل إليّ أحياناً أنه لم تسلم من أفاعيله تلك أية بلاد من بلدان العالم بشكل مباشر أو غير مباشر – ولكن إن طالت أفاعيله تلك من هم خارج ليبيا، فتخللوا المعاناة التي تجرعهما الشعب الليبي القريب منه والذي هو لقمة سائغة في قبضته وقبضة أزلامه الرعاعيد، هؤلاء ضعاف النفوس الذين اتبعوا نهجه وأؤتمروا بأمره من أجل اشباع بطونهم أو لأنهم جبناء عبيد إذلاء. لا ضمير ولا رحمة .. انعدمت فيهم الوطنية والنخوة تماماً وكأنهم لم يولدوا في ليبيا أو تربوا على ترابها! أو استنشقوا هواءها..

الخبث الذي يوصم به هؤلاء والمكائد والدسائس التي يحيكونها لم أر مثيل لها في حياتي حتى في أفلام الرعب التي يببالغ المخرجون في أحداثها.

انظروا إلى أي مدى يصل الحقد على الشعب الليبي، أنظروا إلى ما حدث لبلادنا وشعبنا خلال ثورة السابع عشر من فبراير 2011م المجيدة، انظروا إلى الدمار والخراب والتتكيل بالشعب الليبي في كافة مدن وقرى ليبيا وعلى رأسها مصراتة وأجدابيا والزنتان والزاوية ويفرن ونالوت وغيرها من مدننا وقرانا.

وأخيراً تمادى هذا الأفعى في تعليه واحتقاره تجاه الآخرين.. فتهور لينال من حكام ورؤساء دول أخرى حيث أصبح في السنوات الأخيرة يرمي بإهاناته لهم هنا وهناك، رؤساء دول محترمون جداً ليس من شعوبهم فقط بل من كافة الشعوب، فكانت تلك العثرة أو بالأحرى القشة التي قصمت ظهر البعير طبعاً بمشيئة الله عز وجل لتكون في صالح الشعب الليبي فعادت إليه بضربه على "فناطير خشمه"، وكانت قاتلة هذه المرة فله الحمد الذي هو قادر على كل شيء.

وعليه لتعود لنا السيادة على أرضنا ولتعود خبرات ووطننا إلينا، يجب أن نبتعد عن المعاندة بالتشبيث بالرأي الشخصي، حيث يجب أن نضع نصب أعيننا مصلحة ليبيا فقط وأهلها بكافة أطرافهم العرقية، عرب، أمازيغ، تبو، طوارق، من خلفيات تركية أو من دول أخرى ثم تجنسوا بالجنسية الليبية. فالأهم بالنسبة للوطن ومستقبل الأجيال القادمة هو الولاء لليبيا أولاً فهي الوطن الذي يحتضن الجميع فهي كالبيت لسكانيه، يجب أن يتم بناؤه على قواعد سليمة، وصيانتته باستمرار، وحمائته، خاصة وقد حباننا المولى عز وجل بموقع رائع لبلادنا، وهي وطن كبير يتمتع بخيرات كثيرة من التربة الخصبة وأكبر شاطئ على البحر المتوسط إضافة إلى النفط والغاز والمعادن وغيرها من الخيرات النائمة تحت باطن الأرض. ناهيك عن أننا 6 ملايين نسمة فقط بثروات تكفي أضعاف هذا العدد للعيش في رغد الحياة.

وحتى وإن كانت هناك اختلافات طفيفة هنا وهناك .. وهذا شيء طبيعي حتى بين أفراد العائلة الواحدة، إلا أنه يجب أن نعيش مع بعض في تآلف، وفي أضعف الإيمان وفي تلك الحالات التي لا تعجبنا يجب أن نطبق المثل الذي يقول: "يمكنك أن تختار أصدقائك ولكن لا يمكنك أن تختار عائلتك". وعليه فكل هؤلاء مفروضون على بعضهم البعض بحكم المواطنة. فما هي الفائدة من التفرقة والتباهي بأن هذا أفضل من ذلك؟! ليبيا ترعى جميع أبنائها بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية، حيث ينتمي جميعهم لليبيا فقط. بأي حق تبغض الآخر؟ بأي حق تحاول إذلاله أو حرمانه من المواطنة الليبية؟ ها هم في ساعة الحسم تكاتفوا مع بعضهم البعض تناصروا يد واحدة ضد الطاغية وأزلامه.

إذا فالاختلافات سطحية فقط والحقيقة هي أن الدم اختلط وتمازح على الأرض عندما ارتوت به أرض ليبيا. لم يفرق الطاغية في قتل الليبيين بكافة أطرافهم.

حذارى من العنصرية والاستحواذ بالسلطة والتعلي على الآخر فهي أمور هدامة – هدامة لشخصية الإنسان وتؤثر على تحقيق أهداف وطموحات الوطن.

يجب علينا أن نتيح الفرصة لغيرنا ليقول رأيه – لا يجب أن نعتقد أننا دائماً نحن فقط على حق، يجب أن نترث قليلاً فالمصلحة عامة وليست لنا نحن فقط، وعليه يجب الابتعاد عن العاطفة، وعن الشائعات.

فقط لو تعلمنا كيف نستثمر ثرواتنا وكيف نخلق ثروات من وراء حدودنا لأصبحنا من أقوى الدول في العالم. يمكننا أن نبذل ونطور بفضل الله وبفضل هذا الشعب العظيم لو علمناه ودرّبناه وقمنا بصياغة منظومة لها أهداف.

والله أنها فرصتكم الكبرى أيها الليبيون فاستغلّوها قبل فوات الأوان. أعقلوا وابتعدوا عن التمسك بالأفكار المستوردة والانقسامات التي لا تخدم إلا الأعداء مع أنني أحاول تلافى مصطلح الأعداء حيث أننا دولة جديدة ترغب في كسب الأصدقاء وتنفادي العداوات.

كل ما نحتاجه هو نظام حكم سليم يستغل هذه الموارد لاستثمارها في هذا الإنسان الليبي الذي عانى على مر العصور، استثمروها في الإنسان الليبي ليصبح إنسان متعلم، مثقف، محترف، قادر، فنحن لسنا أقل من مواطني الدول الغربية ذكاء أو قدرة فسيولوجية أو سيكولوجية، بل ربما نحن أقدر منهم من جميع النواحي، فتاريخنا يحدثنا عن ذلك أيام كانت ليبيا تفوز بأغلب ميداليات ألعاب الأولمبياد في اليونان، وأيام كانت مدرسة للثقافة في العالم، ومنها فلاسفة واساتذة وعلماء في التاريخ والجغرافيا والرياضيات. أقرأوا تاريخ بلادكم لتعرفوا صدق عراقتها.

كل ما نحتاجه هو التعليم والتدريب والرعاية الصحية وتوفير الحياة الكريمة. لماذا يفlech المواطن الليبي فقط عندما يخرج من ليبيا؟! لأن الدولة الجديدة التي احتضنته وفرت له ما لم يتوفر له في بلده... احتضنته باحترام وتقدير ووفرت له كل ما يتوفر لأبنائها الآخرين بالتمام والكمال!! لماذا؟ لأن تلك الدولة أدركت قبلنا أنها تستثمر في ذلك الزائر ونسله في المستقبل ولديها المقدرات لتسبكه وتهذبه لتُظهر فيه أفضل إمكانياته "النائمة في سبات عميق".

تاريخنا عظيم وعريق، شعبنا منسجم مع بعضه البعض، فرغم الفتن التي حاول الطاغية خلقها إلا أننا نعيش كعائلة واحدة، مصراته تحس بالأم بنغازي (يا بنغازي ما انخلوك بروحك... نحننا ضمادين اجرورك)، وأجدابيا تحس بالأم الزاوية وزوارة وجبل نفوسة، ومدن وقرى الشرق تحس بطرابلس وتتحفز لنصرتها وتؤكد أن (طرابلس هي العاصمة الأبدية لليبي)، والزنتان (أول مدينة انتفضت في المناطق الغربية لمناصرة بنغازي وبقية المدن). ملحمة تاريخية والله، شعب عظيم وثورة تستحق بأن نسميها (أم الثورات) لأنها ثورة سُفكت فيها دماء الشعب الليبي في كل بقاعه ودفع أهلها الغالي والرخيص في سبيل تحريرها للمرة الثانية خلال قرن من الزمان أو بالأحرى 100 عام بالتمام - 1911 و 2011 (سبحانه الله الذي له في خلقه شؤون).

هذه هي ليبيا العظيمة، التي تنتظر رجالها ونسائها وحتى أطفالها لأن يقوموا ببناء مستقبلها لتدخل في مصاف الدول المتقدمة مثلما فعلت ماليزيا وكوريا الجنوبية وحتى إيران وغيرها من الدول الأخرى خلال الحقبة القصيرة المنصرمة.

أبناء ليبيا بطبيعتهم تواقون للعلم والثقافة فهم أهل لها، لقد أثبتوا جدارتهم عالمياً في بريطانيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية وفي كافة أنحاء العالم، فمنهم الأطباء والعلماء والمتخصصون في كافة المجالات التكنولوجية ومنهم الفنانون والحرفيون وغيرهم.

حينما ضاقت بهم ليبيا لتواجد تلك الكلاب الشرسة من اللجان الثورية وسيدها الشرير المستهتر - خرج أبناء الوطن هؤلاء إلى أرض الله الواسعة واثبتوا جدارتهم. رغم المطاردات والمكائد والذسائس.. والتهديد والوعيد.. والضرب والقسوة.. وحرمانهم من أهلهم وأحبابهم، ومن استنشاق هواء الوطن العليل ودفء شمس الوضاعة.

ولا أطيل عليكم أكثر فإن خيارنا هو أحد نظامين:
نظام حكم ملكي – كما كانت ليبيا عليه منذ 24 ديسمبر 1951 وحتى 31 أغسطس 1969، ولكن بعد تعديله ليكون الحكم الملكي الجديد حكم رمزي فقط –
وسأذكر فيما يلي لماذا اخترت أن يكون الحكم الملكي حكم رمزي فقط.

أو أن نختار: **نظام حكم جمهوري**.

لا أعتقد أنه توجد أنواع أخرى من أنظمة الحكم لنختار من بينها. وعليه ليس أمامنا إلا اختيار أحد هذين النظامين.
ليس من المهم إن يكون النظام الذي سيختاره الشعب ملكياً أم جمهورياً، حيث ما يهم هو أسلوب النظام وأهدافه و**حظه من النجاح**. ما هي أهدافه وهل سينحرف
عن الطريق المرسوم له والذي وعد الشعب به؟ هل هناك ثغرات في منظومته بحيث يستغلها الغير؟ هل يمكن أن نسن بنود معينة في الدستور تمنع من انحراف
الرئيس أو الملك عن وعوده ومهامه التي أقسم على تنفيذها من أجل الوطن والشعب؟

هناك تحديات كثيرة وخطيرة فهل سيتغلب عليها أبناء ليبيا الأحرار و**فأعاً لدماء الشهداء** الذين ضحوا بأرواحهم من أجلنا؟
أم أننا سنخونهم بسبب (عنادنا) لتكون دمائهم قد أهدرت من أجل لا شيء لأننا لسنا أهلاً لحكم بلادنا!!
لقد قال الملك إدريس رحمه الله: المحافظة على الإستقلال أصعب من نياله. ولكن لم نحافظ على استقلالنا فدفعنا الثمن غالياً. وأي ثمن؟!
فهل سنفعلها من جديد؟ أم أننا هذه المرة سنحمي ثورة السابع عشر من فبراير المجيدة ولا نفرط فيها؟
لا تعتقد بأن العملية بسيطة... كلا بل أنها تحتاج إلى توضيحات كبيرة فالطريق أمامنا شاق ولكنه مثمر وبغزارة.

ولكن قيل اختيارنا لواحد من هذين النظامين، يجب أن نفر ونعترف، شاء من شاء وأبى من أبى وأقولها **بصوت عالٍ**، أن **ليبيا دولة (قبيلية)** بعربها وامازيغها
وتبوها وطوارقها. وعليه يجب أن نسأل أنفسنا ونجيب بصدق وأمانة: هل سيؤثر النظام القبلي في بلادنا على طريقة الحكم سلبياً؟ وكيف؟ وهل يمكن تفادي التدخل
القبلي أو الطائفي في الحكم؟ هل وصلنا إلى مرحلة من **التطور الفكري والحضاري هكذا بسرعة وبقدرة قادر..** تمكننا من أن ننبذ فيها **استغلال القبيلة** وننبذ فيها
تدخل أسرة وأقرباء الحاكم في الحكم؟

ولكن.... لا يجب أن ننبذ القبيلة، حيث أن القبيلة جزء من تراثنا منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام وربما أكثر، ولا زلنا مجتمع يعيش بين بين. أي أنه لا زلنا نتردد
بين التمسك بالقبيلة أو لنزيد على ذلك ونقول التمسك بالطائفة، لنتمكن من الاندماج في التطورات العصرية بالتنقل والانفصال (الانسلال) من المجتمعات الصغيرة
(القبيلة/الطائفة). القبيلة لها فوائد في حالات معينة.. أي اجتماعياً فقط. ولكن نحن ضد القبيلة عندما تنصر أحد أبنائها ضد الآخر خارج القانون وتضرب بالدستور
عرض الحائط في سبيل نصره ابن العم. أو نصره أبناء القبيلة أو الطائفة لبعضهم البعض في سبيل الجاه والمال، و**حتماً في الانتخابات والحصول على الأصوات**
وهذا هو بيت القصيد.

ولنعود لنظام الحكم الجمهوري، فلنسأل أنفسنا أيضاً:
هل كان النظام الجمهوري في أي من الجمهوريات العربية التي نعرفها هو فعلاً حكماً نزيهاً وعادلاً ويعمل لمصلحة الوطن والمواطن؟
هل كان نموذجاً طيباً نقدي به ونعوّل عليه في اختياره كنظام حكم لليبيا الجديدة في المستقبل؟

مثلاً النظام الجمهوري في كل من:
سوريا، اليمن، العراق، تونس، السودان، الجزائر، لبنان، ليبيا.
يجب أن نكون صادقين في إجاباتنا، مثلما ساكون صادقاً في هذه الدراسة بمراعاة مصلحة ليبيا فوق مصالح الجميع – خط أحمر -.

ولكي نضع الأمور في كفتي الميزان ونتوخى العدل والمساواة في المقارنة، يجب أن نسأل أنفسنا مرة أخرى:
هل النظام الملكي كان فعلاً حكماً نزيهاً و عادلاً ويعمل لمصلحة الوطن والمواطن؟
هل هو نموذج طيب نقدي به ونعول عليه في اختياره لليبيا في المستقبل؟
مثلاً في: ليبيا في عهد المملكة، الإمارات العربية المتحدة، قطر، المغرب، السعودية، سلطنة عُمان، البحرين، الأردن، الكويت.
وإن كانت الحقيقة التي تهمنها هي فقط مقارنة كافة تلك الأنظمة فقط بالنظام الملكي الليبي في عهده من 1951 إلى 1969م. ولكن ما علينا.. لنستمر.

الإستنتاج:

تُظهر نتائج المقارنات والاستفتاءات والاستقصاءات نسبة السالب ونسبة الموجب، أي ترجيح إحدى كفتي الميزان ضد الأخرى.
يجب أن نسأل أنفسنا: هل نجح أي نظام جمهوري في الدول العربية؟
هل نجح أي نظام ملكي في الدول العربية؟

وإن كان لا مفر لنا من الخيار بينهما... أي منهما يا ترى سيكون الأفضل؟ وهل يمكن أن نُعدّله لينا سينا في المستقبل؟
معضلة فعلاً!! لأن لكل من هذين النظامين مساوئه، ولكن إلى أي مدى؟ ما هو الذي يمكننا أن نستسيغه بعد تعديله ليصلح لنا؟

إذا قمنا باختيار النظام الجمهوري في ليبيا، سنجد أن جميع الأنظمة العربية من الدول التي ذكرناها هي أنظمة فاسدة، دكتاتورية، لا تكثر بمصالح الشعب أو الوطن، بل بمصالح الرئيس وعائلة الرئيس فقط. الرئيس القائد الملهم، الذي يقود الشعب إلى الهاوية طبعاً. الرئيس الذي اختار حاشيته خصيصاً من حثالة المجتمع لاستخدامها في قمع الشعب وسلخ جلده وماله وأماله وإذلاله بدون رحمة ولا شفقة ولا ضمير، حتى أنه ليخيل إليك أحياناً بأن هؤلاء ليسوا بشراً أو أنهم ربما يتعاطون شيئاً ما وباستمرار (حبوب الهلوسة ربما) ليقوموا بما يقومون به ضد رعاياهم! أعوان الرئيس الذين تم تدريبهم على الكذب والقتل والتكيد بالشعب وإذلاله ليس في سبيل الوطن بل في سبيل الرئيس وعائلة الرئيس.

كما سنجد أن رئيس الجمهورية في ليبيا (إذا قررنا اختيار نظام الجمهورية) سنجده ينتمي إلى قبيلة أو طائفة معينة من الأطياف العرقية.
أي نجد أن رئيس الجمهورية ينتمي إلى هذه القبيلة أو تلك الطائفة التي ستجد نفسها تدعم رئيس الجمهورية (إنها البار) لإحراز مصالحها الشخصية، سواء كانت مادية أو معنوية. مهما كان رئيس الجمهورية تقياً ورعاً نظيفاً.. سنجد المقربون يؤثرون عليه بشكل أو بآخر، في سبيل مصالحهم الشخصية طبعاً! ألم نرث ذلك حتى أصبح جزءاً من قيمنا وأسفاه.

هذه حقيقة وواقع في قلب مجتمعنا الليبي، وسنكذب على أنفسنا إن قلنا: لا... لا... هذا غير موجود ولن يحدث في الحقبة التالية لأننا استفدنا من التجارب السابقة الخ.... كلاً فعملية التنقيف والتهذيب تستغرق أكثر من جيل.. وهناك من لا يتورع عن عمليات الإغتيال لأي مسؤول يتوخى الإستقامة من أجل الوطن.

لا يجب أن نكذب على أنفسنا، حيث أننا لم نمر بفترة تمقت **استغلال القبيلة في المصالح الشخصية** وتتقف الإنسان اللببي ليقفادها لمضارها، بل العكس هو الصحيح، لقد كان الطاغية يغذيها وينعشها ويسقيها لتعشعش في عقولنا أو على الأقل في عقول البسطاء منا.

ولعمري فإن هذه الثقافة القبلية منغرسه في نفوسنا من خلال التراث والبيئة التي عشنا ونعيش فيها، وإن كان هناك الكثير من المثقفين بيننا يمقتونها ويحاولون التخلص منها. ومنهم بعض الأشخاص الذين اعتر بهم وكتبوا مقالات في هذا الشأن.

لا ... لا ... لإستغلال القبيلة في المآرب الخاصة بالحكم والوظائف، لا.... لا... لا للطنافية. إنها مصيبتنا الكبرى. ولكن مرحباً بالقبيلة اجتماعياً فهي من تراثنا. صحيح أن القبيلة موجودة وستبقى شئنا أم أبينا، ولكن يجب أن نمنع استغلالها. أي أن لا نبالغ في المطالبة بالغائها، بل بالإقتناع بالواقع واصلاح الأمر. ولكن كيف سنضمن تقادي استغلال القبيلة في منظومة الحكم الجديد؟

وهناك مشكلة أخرى المواطن اللببي الآن تتقف بثقافة أنه **خادم للحاكم والرئيس** بحيث يجب عليه إطرائه والتصفيق والتلهيل له بمناسبة أو بدون مناسبة . كما أنه يخاف من أن ينتقد الحاكم والرئيس حتى لو كان هذا النقد قد اتخذ مكانه داخل بيئته وبين أفراد أسرته خوفاً من جهاز تسجيل سري مثبت في إحدى الثغرات أو الدواليب. كما أن هناك الكثير من المتسلقين لأسباب بديهية، وهي أنك دائماً تجد بعضاً من حثالة المجتمع أو بعضاً من الذين تنغرس جينات الإجرام في دماهم يستعين الحاكم بهم في الوشاية بالمواطن أو تليفق التهم لإستغلال ذلك المواطن ولجم لسانه عن نقده أو انتقاد طريقة حكمه.

هل يمكن أن نُطمئن المواطن ونقتعه بأن ذلك العهد قد ولى وانتهى، وأنه يجب أن يقول رأيه بصراحة من أجل الوطن، وبأنه لا يوجد أي فرد في ليبيا يكتب عنه التقارير في المستقبل، وأنه لن يتم خطفه وتعذيبه وتهديده كما كان عليه الحال في عهد الطاغية وأزلامه من اللجان الثورية الجبناء .. تلك الكلاب الشرسة الشريرة التي ترفع سواعدها إلى الأعلى مهددة متوعدة نفاقاً في الأخ القائد ... الصقر الوحيد... (الفأر الوحيد) حيث وجده الثوار يختبئ داخل (خزّارة) حاشاكم.

أحياناً أعتقد بأنه لو قمنا بطمأنة المواطن اللببي بأنه لن يتم التنكيل به في المستقبل ويجب أن يقول رأيه بحرية وفي أمان ، لضحك ساخراً في وجهك... وكأنه يقول: **ألعب غيرها.. لا يلدغ مؤمن من جحر مرتين!!!** فكيف يمكننا تخطي هذه المصيبة في تفكير المواطن المسكين الذي عانى الكثير من اللجم والكبت؟!

هل يمكننا تثقيف المواطن اللببي ليدرك أن استغلال النظام القبلي في الحكم كان جيداً فقط في مرحلة معينة من التاريخ، حينما كان البشر يعيشون في مجموعات أو بالأحرى **مجتمعات** صغيرة مترابطة بفعل عدم توفر المواصلات السريعة، وبقاء تلك المجتمعات في مناطق ضيقة.. أو لنسميها "محميات ذاتية" تحمي القبيلة من شرور القبائل الأخرى؟ أما الآن، فإنه بسبب التكنولوجيا والتنقل السريع بين المدن والقرى ومن وإلى الدول الأخرى، أصبح تفكك القبيلة أمر لا مفر منه. فحتى اللهجات التي نتحدث بها كانت كذلك بسبب مكوث الإنسان في قريته أو مدينته لفترات طويلة لصعوبة التنقل بين القرى والمدن والاختلاط بالمجتمعات الأخرى، فتكونت لديه لهجة خاصة به. أما الآن أصبحت اللهجات تنقرض تدريجياً كما هو الحال في صقلية بإيطاليا التي أصبح شبابها الآن يتحدثون الإيطالية مثلما يتحدث بها أهل الشمال في إيطاليا بسبب التلفزيون والإذاعات الأخرى المختلفة. فحتى بعض الدول أصبحت تتحدث بمصطلحات وتعابير كثيرة لا تمت للغة بأية صلة. هذا كله بسبب التكنولوجيا وكما يقولون أصبح العالم كله الآن "سلة صغيرة". إذا لا مفر من تفكك القبيلة، ولكن متى ونحن نبحث عن الحل الآن؟!

لا نريد أن نذهب بعيداً عن واقعنا في ليبيا – فنحن نهدف إلى القول أنه يجب أن تكون هناك بنود في الدستور تحد من التدخل القبلي أو الطائفي في حكم الوطن وأن يعتبر هذا التدخل من المحرمات (Taboo). وأن من يثبت عليه أنه استغل القبيلة ليفوز في الانتخابات يفسخ قرار تنصيبه من قبل البرلمان ثم يسجن تأديباً وردعاً له وللآخرين.

ولكن هذا التطور في التفكير والعمل به، سيستغرق وقتاً طويلاً، ونحن الآن بصدد اختيار منظومة حكم تقودنا إلى شاطئ السلامة، وعملية تنقيف المواطن تحتاج إلى جيل كامل ليشعر بالطمأنينة والحرية ليؤمن بأن ما حدث في ليبيا بعد السابع عشر من فبراير المبارك هو فعلاً حقيقة وليس حلاً. تنقيف الإنسان يبدأ من الطفولة ليعيش فعلاً مرفوع الرأس أمام الحاكم. هناك عامل التقليد وعامل المصلحة.. وعامل حب الذات.. التي هي عوامل فقدت الآن توازنها عند المواطن الليبي وأصبحت تصب في اتجاه واحد فقط (المصالح الشخصية وبس...) (اخطى راسي وقص).

ولنعود لنظام الحكم الجمهوري أو الحكم الملكي: هل نجد رئيس واحد من رؤساء هذه الجمهوريات العربية التي ذكرناها كان نزيهاً، ديمقراطياً وكان يرى مصلحة الوطن والمواطن في الدرجة الأولى قبل مصلحته هو وعائلته؟ هل نجد رئيس واحد من رؤساء هاته الجمهوريات تخلى عن الحكم لغيره طبقاً للدستور والقانون؟ يجب أن نسأل هذه الأسئلة للمقارنة، ولكي نصل إلى معرفة الأسباب التي تجعل من هذا النظام أو ذاك فاشلاً أو ناجحاً، وامكانية تفادي ذلك بالنسبة لليبيا الجديدة.

ليبيا لا تختلف عن بقية الدول العربية بحكم ثقافتها ودينها وتقاليدها، اللهم إلا باختلاف موقعها وحجمها والاختلاف البسيط في تكوين سكانها العرقي – الذي يصعب على الإنسان اكتشافه إلا إذا سألت الشخص إن كان أمازيغياً أو تباوياً أو طارقياً أو عربياً. طيف من البشر جميل ورائع متألف مع بعضه البعض. علماً بأن الاختلاف العرقي في ليبيا أخف وطأة من ذلك الذي تعاني منه دول عربية أخرى كثيرة، فهناك تطاحن وهنا تألف رغم المحاولات والانسائس.

يجب أن ننظر بعين الاعتبار إلى طبيعة الإنسان في ليبيا وثقافته وتقاليدته. عاش الإنسان الليبي ومنذ أمد بعيد تحت نير الإستعمار في ذل وفقير مدقع، نكل به المستعمر ونكل به الحاكم ابن وطنه، فأصبحت حياته رخيصة (كلب و طاحت عليه طابية) في نظر الحاكم وأزلامه، حاشى الإنسان الليبي، كما أصبحت مصالحه مهمة وحقوقه مهضومة، فاهترزت شخصيته، ولم يعد يبالي بما يحدث خارج نطاق عائلته، فلم يسمح له أحد بالمشاركة والمساهمة بشكل حقيقي في خدمة الوطن، بل فقط لما فيه خير الحاكم ومصالح الحاكم، فانغرست في روح ونفس الإنسان الليبي العربي والأمازيغي والتباوي والطارقي عقدة أنه يجب أن يُحابي الحاكم ويمدحه ويهلل له لكسب وده وود أزلامه من أجل توفير قوته وقوت أولاده أو ربما انقاذ حياته. فحتى حقه في الحياة أصبح مهدداً بإشارة من الرئيس أو أزلامه ليختم في عتمة الليل، ويُمنع أهله من نصب خيمة العزاء!!! أمور لم تحدث إلا في العصور الوسطى وليس حتى على هذا المستوى من التنكيل.

من الصعب أن أقوم بدراسة وأفرض رأيي على الآخرين، حيث أن دوري هنا هو توضيح الدواعي، التحديات، الحلول، ثم الاستمرارية طبعاً في نظام الديمقراطية والحرية والمساواة والعدل. وهذا هو رأيي الشخصي فقط، والأمر متروك للباحثين والمحترفين في مثل هذه الأمور وللأكاديميين.. وفي نهاية المطاف للشعب الليبي بكافة مكوناته العرقية، فهو الذي يحق له أن يقرر وأن يختار، و فقط لينتقي هؤلاء الأخوة ما يرغبون من هذه الدراسة ويهملون منها ما لا يرون فيه جدوى أو فائدة. والله أنه لا يهمني إلا أن يسير وطني على النهج السوي لأرى بعض المجد لوطني.

عموماً ... النتيجة التي توصلت إليها هي أن النظام الملكي (الرمزي) سيُحظى بنسبة أكبر من النجاح، لأننا جربنا العائلة السنوسية في الماضي ونعرف تاريخها. فهي التي كانت تدير رُحى الحرب ضد إيطاليا، وهي التي كانت تعيش على التمر والحليب والخبز الناشف. وهي التي لم تفتك بالشعب الليبي خلال أية مرحلة من حكمها، ولم تسرق ولم تذل أي فرد من أفراد الشعب الليبي بل كانت منه وإليه. والله إنها أسرة تستحق الشكر، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

هل يمكننا أن نرقى إلى الإعراف بالحق ونطالب بتطبيق القانون؟

الحكم الملكي لم يأت بالقوة وبالديابات، بل أتى بمبايعة أدريس السنوسي ملكاً على ليبيا من قبل أعيان طرابلس وبرقة وفزان. والملك إدريس لم يطلب ذلك منهم لا سراً ولا جهراً، وحتى أنه كان زاهداً في الحكم طيلة الثمانية عشر عاماً التي قضاها كملك على ليبيا.

حُكم القذافي (انقلاب 1969) لم يكن شرعياً بل جاء بطرق خبيثة وملتوية وبقوة السلاح.

عندما قام الانقلاب قالوا لنا بأن القائم به هو بوشويرب ثم تم تعيين د. محمود المغربي رئيساً لمجلس الوزراء وظهرت صورته بحجم كبير بحاجبيه الكثيفين في صورة المثقف المتعلم وتمت الإشارة إليه (بالدكتور محمود المغربي)، لم يذكر أحد اسم معمر بومنيار الكرنافة الكعلاف في البداية، تغريراً بالشعب بأن الحكام الجدد هم من أفراد الشعب الليبي المثقف والذين يتمتعون بمكانة في المجتمع. والحقيقة هي أن الحكام الجدد وعلى رأسهم معمر القذافي ليسوا كذلك بل كانوا ضباطاً صغاراً مستهترين في الجيش أو بالأحرى (عصابة) دسنة من الدمويين الذين نكلوا بالشعب الليبي. ثم ظهرت حقيقة معمر القذافي بتخلصه من شركائه في الانقلاب الواحد تلو الآخر لينفرد بالسلطة والثروة والسلاح!!!

وبالمناسبة، إلى أولئك الذين شاركوا في الانقلاب ولا زالوا يصفونه بالثورة، أقول: ما قمتم به هو إنقلاب لأنه قام به عسكر في الجيش لم يستشيروا الشعب في ذلك، بل خططتم لذلك فيما بينكم بأوامر من الملازم معمر. أما الثورة فهي التي يقوم بها الشعب في الشوارع – أي بالضبط مثل ثورة السابع عشر من فبراير 2011م. فلا تحاولوا تعطية عين الشمس بالغربال وكفالك كذباً وضحكاً على عقول الليبيين.

إذاً نستخلص بأن: الحكم الملكي هو الحكم الشرعي وحكم انقلاب القذافي هو الحكم غير الشرعي
هذه هي المعادلة الحقيقية إلا إذا كان هناك من يرغب في المعاندة وتحريف الحقائق

هل نرغب في تطبيق القانون والإعراف بالحقائق؟

المنطق والعدل إذاً يطالب بإعادة الأمور إلى نصابها، يجب إعادة الحكم الملكي ولو لفترة تجريبية حتى يقرر الشعب ما إذا كان الحكم الملكي مناسباً لإدارة الحياة في ليبيا أم لا. المنطق والعدل يقول إن الحكم الملكي لم يُسء للوطن والمواطن ولم يضر بمصالح الشعب وبمصالح ليبيا ليتخلى عنه الشعب. المنطق والعدل يقول إنه يجب في أضعف الإيمان منح الشعب الحرية للاستفتاء على ذلك. الحكم الملكي يُعتبر في نظري صمام أمان للوطن – فهو يمنع الإستحواذ بالسلطة، وليس هناك تناقض فيما أقول إذ ربما سيقول البعض الملكية تستحوذ بالسلطة. فأرد بالقول أن الملكية لا سلطة لها إطلاقاً، بل تكون حكم رمزي فقط. هذا هو السبب الحقيقي وراء اختياري للنظام الملكي الرمزي. ولكن للإضافة هناك حقائق أخرى يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار:

العائلة السنوسية لا تنتمي إلى أية قبيلة كبيرة في ليبيا، فهي عائلة ليبية قحة ولكنها ليست قبلية. أفراد العائلة السنوسية قليلون جداً – وأثبتوا نزاهتهم وتقواهم وانتماهم إلى ليبيا فقط ولا غير. هؤلاء أناس يخافون الله وتاريخهم يثبت ذلك.

إذا لماذا المقامرة من جديد بمستقبل ليبيا؟! لماذا نجحت الملكية في ربيع العرب في البقاء في الحكم؟ لماذا انهارت الجمهوريات في ربيع العرب؟ لماذا (لا يزال الشعب الليبي ايرحم على الملكية) أقولها هنا باللهجة الشعبية ليفهمها الجميع. راية الإستقلال – والنشيد وربما الدستور.

إن كل ما قيل عن الملك إدريس السنوسي رحمه الله، من أنه تضامن مع الإنجليز أو قام بتوقيع اتفاقيات مع الطليان – إنما هو هرطقة وجهل بحقائق الأمور. إن تلك الاتفاقيات كانت لتنفيذ استراتيجيات معينة في الكفاح ضد المستعمر – حيث لم يلتزم إدريس السنوسي بهذه الاتفاقيات فيما بعد مما جعل الطليان أنفسهم يصفون إدريس السنوسي بالخائن.. وهذا تاريخ موثق بلسان الطليان. كما أن أي شخص ينفق الملك إدريس السنوسي الآن لا يمكنه معرفة الظروف الحقيقية التي كانت ليبيا تمر بها في ذلك الوقت، ناهيك عن أن التضامن مع الإنجليز خلال الحرب العالمية الثانية كان لغرض طرد المستعمر الإيطالي وكان أمراً طبيعياً متوقفاً، فعدوتنا كانت إيطاليا وعدوة بريطانيا كانت إيطاليا، فمن الطبيعي أن يتناصر المجاهدون مع بريطانيا ضد عدوتهم المشتركة إيطاليا. كما أن ذلك كان ورقة رابحة في تحقيق استقلال ليبيا. هل هذا خطأ؟ هل هذا خيانة؟!!

أما بالنسبة لبناء القواعد العسكرية في ليبيا لبريطانيا وأمريكا بعد الإستقلال، فكانت لسببين رئيسيين، أولهما أن هاتين الدولتين هما المنتصرتان على إيطاليا والمانيا ويمكنهما إلقاء أية شروط على ليبيا المنهكة من الاستعمار الإيطالي، (هذا إن رغبتا في ذلك)، وثانيهما أن ظروف البلاد في ذلك الوقت كانت تتطلب ذلك، حيث كانت ليبيا تعاني من الفقر المدقع بكل ما تعنيه الكلمة، وتحتاج إلى دخل من أجل اكتفاء مواطنيها من الغذاء والكساء والتخلص من الأمراض إلى أن تستتب لها الأمور. ولكل ظرف ظرفه ولكل وقت وقته، وإلا يا إخواني فإن المجلس الوطني الإنتقالي الآن هو مجلس خائن للوطن، وأعضائه عملاء وخونة!! حيث أنهم يتحالفون مع "الميريكان" والإنجليز والفرنسيين للتخلص من القذافي ابن الوطن!! الذي لا يحكم حيث أن (السلطة والثروة والسلاح في يد الشعب)!!!!–

وبالطبع حاشاهم من الخيانة (أقصد أعضاء المجلس الوطني) هذا المجلس الذي يقود سفينتنا إلى شاطئ النجاة وبر السلام. والله أنهم فخر للوطن، فهؤلاء الذين دخلوا على الجبل "بقادومة" كما نقول باللهجة الليبية، أثبتوا جدارتهم بحق وحقيقة، قادوا السفينة بحنكة لا نظير لها. وعليه فإن أي تفكير بأن من يتعامل مع مثل هذه القوى هو خائن الخ... ما هو إلا هرطقة وشعور بالنقص – أو ربما محاولة للذيل من ثورة السابع عشر من فبراير المجيدة وثوارها، حيث لم يكن من الممكن التخلص من الطاغية القذافي وأزلامه من قبل الشعب الليبي الأعزل، والقذافي يمتلك كافة الأسلحة الفتاكة ووسائل القمع والتكيد بالرصاص المضاد للطائرات، والقيام بجرائم الإغتصاب بدون رحمة ولا شفقه واستيراد حبوب الفياجرا في حاويات مقاس 40 قدم لجنوده لإغتصاب حرائرنا، فياله من مجرم عتيد، فحتى قوات (النينتو) التي تملك أرقى الأسلحة تكنولوجيا في العالم وجدت صعوبة في التخلص من القذافي، فما بالك بالشعب الليبي الأعزل!! القذافي لم يشتري الأسلحة المتطورة للدفاع عن ليبيا بل لمحاربة الشعب الليبي في عقر داره في الساعة الحاسمة للدفاع عن نفسه هو فقط.. وضد من؟ ضد الشعب الليبي الذي يعتبره القذافي عدوه اللدود، ليس لأن الشعب عدو للقذافي ولكن لأن القذافي قرر ذلك لعقدة خفية يعرفها هو أكثر من غيره!!!

لنعود إلى موضوعنا:

يجب أن نتذكر نقشف الملك إدريس وإعادته مبلغ الـ 25,000 جنيه استرليني للسفارة الليبية في اليونان بعدما أدرك أن هناك انقلاب نجح في ليبيا، وأنه لن يعود إلى ليبيا نتيجة لذلك، وأن هذا المال استلمه لغرض علاجه في اليونان وتركيا، وعليه لم يعد حاكماً لليبيا وليس من حقه الاحتفاظ بهذا المبلغ!!!!!! ملك يخاف الله ويتفادى أن يرتكب ذنب الاحتفاظ بمبلغ لا يعتقد أنه من حقه الاحتفاظ به!! هذا هو المعدن النقي.

وقائع تكاد أن تكون خرافية، ولكنها وقائع لا شوائب فيها. سبحانك الله مبلغ 25,000 جنيه استرليني. قارن ذلك بالمليارات التي سرقها القذافي وأعوانه، وذلك في نفس الوقت الذي أوقعوا فيه الشعب الليبي في الفقر والحرمان عن قصد مقصود.

وعليه لا يجب أن ننظر إلى العائلة السنوسية إلا كعائلة تحكم رمزيا في ليبيا مثلما هو الحال في بريطانيا (يعني لا تهش ولا تنش) مع احترامي للعائلة المالكة . الملكية تكون فقط كعنوان للاستقرار واضفاء صفة الرسمية على الوطن – علما بأن هذه الأسرة ليست من قبيلة كبيرة في ليبيا كما ذكرنا، للإستحواذ بالحكم على حساب مصلحة قبيلة أخرى أو طائفة أخرى في ليبيا. ثم أن العائلة السنوسية لم تسرق أو تقتل أو تتكل بأي مواطن ليبي طيلة الثمانية عشر سنة من حكمها – بل بلغت نزاهة وشفافية الحكم السنوسي في ليبيا أن الملك إدريس السنوسي رحمه الله أصدر حكم الإعدام ضد أحد أقرباء زوجته المرحومة الملكة فاطمة عندما ثبت أنه أعتل أحد المواطنين الليبيين. فأين نحن من حكم القذافي وحقن أطفالنا بالأيدز وتجوير الطائرات في الجو بمن فيها من الليبيين أو اقماعهم في حروب لا ناقة لهم فيها ولا جمل، بل ليس إلا للتخلص من أكبر عدد ممكن من خيرة أبناء الوطن. أين نحن من عقلانية النظام الملكي ونظام القذافي المستهتر المنفلت إلى أبعد الحدود. لماذا نرغب في أن يكون لنا نظام جمهوري فقط لأننا نعتقد أن النظام الملكي هو نظام حكم الفرد – علماً بأنه ليس حكم فرد لأن الملكية رمزية فقط.

أين يا ترى كانت ليبيا اليوم لو استمر الحكم الملكي حتى الآن، خاصة بعد أن أصبح النفط مورداً رئيسياً في ليبيا – ويجب أن نتذكر كفاءة المستشفيات في ذلك الوقت ومستوى التعليم ومشاريع المساكن الشعبية وغيرها والتي كانت تجري على قدم وساق آنذاك رغم الفقر؟ أكاد أقسم أن ما كان متوفراً للشعب الليبي في ذلك الوقت لا يتوفر لهم اليوم، رغمًا من التطور السريع الذي شاهده العالم خلال فترة الـ 42 عاماً التي عشناها في الإنتظار. كل شيء في ليبيا في عهد القذافي كان يسير إلى الخلف – الفوضى المقصودة المدعومة بالفتك والتتكيل، إهمال حقوق المواطن وإذلاله لتهديم شخصيته.. تغيير هوية الوطن .. تحقيق أهداف الأعداء... الخ لا أستطيع أن اتحدث عن نظام القذافي بدون أن أدخل مفردات القتل والتتكيل والاعتصاب والإذلال، فاعذروني فإنني لم أجد غيرها لأجدد مفرداتي هنا.

عُد إلى العهد الملكي لترى أنه حتى هندام المواطن الليبي كان أفضل – شاهدوا الصور القديمة (بالأبيض والأسود) لتصدقوا كم كان الناس أنيقين في لباسهم ومظهرهم مما يعكس الراحة النفسية للمواطن وتطلعه إلى المستقبل – بدلاً من مناظر الغوغائيين وتلك الأذرع التي تنطلق في الهواء والحناجر المشرئية مهددة متوعدة (ومتوعدة من يعني؟ الشعب الليبي طبعاً! يالهم من شجعان... أبطال اللجان الثورية). قارنوا النظام العام: النظام الملكي بالنظام في عهد إنقلاب الصقر الوحيد ورايته الخضراء التي لا تحمل هوية الوطن، وملابسه الغربية عن البيئة الليبية. وماذا عن احتقار المواطن الليبي بمناداته بلوحة رقم كذا وكذا!!!! هكذا تُلغى أسماء الليبيين حتى من ملاعب كرة القدم بعدما تم الغاء إسم الوطن من ليبيا إلى الجماهيرية، ومن راية الاستقلال ذات المغزى الوطني إلى خرقة خضراء لا تحمل أية هوية ليعتز بها المواطن الليبي داخل الوطن أو خارجه. هكذا أراد أن يمسح هويتنا.

هكذا أراد أن يطمس كينونة الوطن والمواطن – جنون العظمة المدعوم بالمنافقين خونة الوطن من أجل البطن. ثم أن الثورات العربية أو ما يسمى عالمياً بـ (ربيع العرب 2011) أصبحت منذ الان بمثابة ناقوس الخطر يدق مذكراً ومحذراً كل من يفكر في الطغيان في المستقبل، وعليه فإن عودة الملكية لليبيا ستخضع للأمر الواقع - فقط لعل وعسى أن نتحرف عن مسيرة سابقها، فنحن بشر- وعليه يجب أن تعود الملكية بدستور جديد معدل طبقاً للمتغيرات التي حدثت في ليبيا وبظنرة إلى المستقبل.

سيتم دعم الملكية في ليبيا من قبل مثقفي ليبيا في داخل ليبيا وخارجها، أولئك الذين لم ينحرفوا عن الخطر رغم مطاردات القذافي ومجانينه لهم في الداخل والخارج.

في نظري الملكية الجديدة هي الخيار الوحيد الأفضل لليبيا، من أجل ليبيا ومن أجل المواطن لما عُرفت به هذه الأسرة من نزاهة وحب للوطن، وتاريخها يشهد على ذلك رغمًا من محاولات نظام القذافي للنيل من الأسرة السنوسية بكافة ما لديه من وثائق ووسائل تزييف، وبكافة ما لديه من أموال ووظفها للنيل من الأسرة السنوسية والملك إدريس إلا أن محاولاته جميعها باءت بالفشل لأنه لا توجد لدية أية أدلة يمكن أن (ايمنشها عالشعب)، فاستند غيضة وقام كالمجنون ينبش قبور السنوسيين في الكفرة وأماكن أخرى (بوحشية لا تشبهها إلا وحشية الضباع والذئاب التي تنبش القبور). وما أفاعيله المريضة تلك إلا دليل واضح على نزاهة السنوسيين وحبهم لليبيا ووطنهم العربي ككل.

لم أسمع – خلال العهد الملكي - بأي أمازيغي يشتكي من العنصرية، ولم أسمع بأي أمازيغي يُطالب بالتحدث بالأمازيغية أو بتسمية أبنائه بأسماء أمازيغية، فلم يكن أبداً في حاجة إلى ذلك، حيث لم يمنعه أحد من ذلك. كل الأمازيغ الذين أعرّفهم يحملون أسماء مستوحاة من أسماء المسلمين: سليمان، أحمد، عيسى، صالح، خليفه، الخ.... وإن كانت هناك أسماء أمازيغية طبعاً إلا أنني لا أعرّفها لأنني لم أقم بزيارة إلى جبل نفوسة. ولكن من عرفتهم كنت اسمعهم يتحدثون بالأمازيغية فيما بينهم فلم أشعر بأنهم يتحدثون عني أو أنهم يشتمون أحد... لأن ذلك ليس من شيمائهم.. يتحدثون بالأمازيغية فقط لأنها لغتهم ولغة أجدادهم.. وهذا هو تراثهم وتلك هي تقاليدهم.. ولهم كامل الحق وبدون أي مساءلة بتسمية أبنائهم بأي إسم نابع من تراثهم، ولهم الحق أن يتحدثوا بلغتهم ويطالبوا بالإعتراف بها رسمياً في الدولة... لأن تراثهم أصبح جزء من تراثنا وإحدى معالم وطننا الكبير..

ومع وجود هذا الاختلاف فإنك ستجد الأمر صعباً في أن تعرف هذا المواطن من ذلك في ليبيا دون أن تسأله هل هو أمازيغي أم عربي... انصهار وانسجام عجيب بين العربي والأمازيغي.

فقط بعد حكم القذافي ظهرت النعرة الطائفية عند القلة القليلة من إخواننا الأمازيغ، ليس لأنهم عنصريون أو أنهم يطالبون بذلك ضد أخوتهم العرب، بل لأنهم شعروا بالظلم والقهر والإذلال وأن كينونتهم أصبحت مهددة بالإنقراض وستمحى من الوجود (لاحظوا تهديد سيف الكفر بأنه لن تجدوا أمازيغ بعد الآن خلال الأسبوعين القادمين!)، وعليه فقد أعلنوها حرباً على القذافي وليس على أخوتهم العرب أو التبو أو الطوارق، بل أنهم قالوها مراراً وتكراراً أنهم لا يرغبون في تقسيم ليبيا أو الانفصال أو غير ذلك بل أكدوا أنهم جزء لا يتجزأ من الكيان الليبي بكافة أطيافه، فكل ما طالبوا به هو حقوقهم في الاحتفاظ بتراثهم الذي هو تراث الأطياف الأخرى من الشعب الليبي. لا يجب أن ننسى أنه لو قمنا بفحص عينات من الـ DNA لوجدنا الكثير منا لهم عرق في الأمازيغ.

وستعود حقوق الأمازيغ الأشاوس كاملة مستوفاة، فمع أنني لست أمازيغياً إلا أنني مقتنع وأدرك تماماً أن ليبيا بدون أمازيغ ليست ليبيا ولن تعود ليبيا التي نعرفها. فمن الأمازيغ وراثنا عادات وتقاليد ولباس وغذاء، وحتى لهجتنا لها رنة أمازيغية.. خاصة في المناطق الغربية من ليبيا. ونفس الأمر ينطبق على التبو والطوارق والعرب. فليبيا لكل الليبيين – وأرجو، فقط أرجو، وأتمنى أن تنتهي الطائفية والقبلية من ليبيا إلى الأبد (سياسياً).

كما ذكرت أعلاه فإنه لا يهمني شخصياً من يحكم ليبيا، فأنا مع الحكم الجمهوري النزيه ومع الحكم الملكي النزيه، إلا أنني أخاف من القبلية المستشرية في الوطن، وأرى أن الحكم الملكي الرمزي، بمساندة دستور عادل وديمقراطي، هو الحل الوحيد لحكم ليبيا في سبيل الأمن والأمان للمواطن، ومن أجل تطور ليبيا بشكل مستمر وثابت. الحكم الملكي يمنع القبلية من الإنفراد بالحكم والطغيان، بل ستجد القبائل الليبية كما ذكرنا بكافة أطيافها العربية والأمازيغية والتبو والطوارق نفسها متساوية أمام القانون والدستور، وليعتبر الملك أو الملكة هو المراقب لمجريات الحكم الذي يمارسه رئيس مجلس الوزراء والبرلمان والدوائر القانونية في المملكة.

ومع ذلك لا شك لدي أن القبلية سئستغل خلال انتخابات الأحزاب – الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة – ولكن لن تستحوذ بالحكم لأن هناك سلطة فوقها – تلك السلطة الملكية الرمزية.

الملك والأسرة المالكة هم **رمز فقط للحكم**، بمساندة الدستور ورئيس مجلس الوزراء والنواب. النظام الملكي في ليبيا يكون على شاكلة النظام الملكي في بريطانيا أو السويد أو أسبانيا – **رمزي فقط** – بل أكثر من ذلك، حيث سيستفيد من الماضي لتجنب الكوارث التي وقعت فيها ليبيا بسبب إستبداد الفرد والأسرة الحاكمة. لا نعتقد أن النظام الملكي سيتجرأ أو حتى يحلم بالإستبداد، أولاً لأن تاريخه لا ينبئ عن ذلك، وثانياً لأن الشعب أصبح قوياً وثورة السابع عشر من فبراير أصبحت بمثابة ناقوس الخطر ضد الفرد المستبد. أصبحت هذه الثورة المجيدة حدث فريد في تاريخ ليبيا حيث يمكن للشعب أن يثور في المستقبل في وجه الجور والطغيان، فحذارى....

النظام الملكي يُضفي هالة من الوقار والرسمية على الدولة، فالملك أو الملكة أو الأمراء يقلدون الأوسمة لمن أبلى بلاء حسنا من أجل الوطن والمواطن، الأسرة المالكة لا تشغل أية مناصب رسمية حكومية – حيث تنحصر **خدماتها** على الأعمال الخيرية – كالزيارات للمستشفيات والمعسكرات النشاطية – وقص اشرة افتتاح المؤسسات والنشاطات الجديدة والنوادي الرياضية مثلاً، ولحضور الاحتفالات وزيارة الدول لمساندة الحكومة في تحقيق أهدافها ومنحها ذلك الوقار والرسمية في زيارتها.

ستكون الملكية هي العين اليقظة التي تراقب ما يحدث في الوطن وتمنع الإستبداد والاستحواذ بالسلطة. أفراد العائلة المالكة (باستثناء الملك أو الملكة) يخضعون للقانون مثلهم مثل أي مواطن ليبي آخر.

يجب أن نُذكر المواطن الليبي، أن الملكية عادت في بريطانيا بعد انقلاب أوليفر كرومويل الذي أنقلب على الملكية في انقلاب مشابه لإنقلاب القذافي – فقام الشعب بإعادة الملك تشارلز للحكم. وها هي بريطانيا كما تعرفونها الآن تتمتع بحكم ملكي ديمقراطي دستوري يساوي بين حقوق العائلة الملكية وحقوق الشعب أمام القانون – نظام ملكي رمزي فقط – يُحاسب حتى على مصاريفه السنوية – ويتقدم بطلب إلى البرلمان للحصول على زيادة في مرتب الملكة لغلاء المعيشة في بريطانيا وصيانة القصر الملكي الخ.... -

وعادت الملكية في اسبانيا بالملك خوان كارلوس بعد وفاة فرانكو الجمهوري الدكتاتوري الأسباني. وها هي أسبانيا كما تعرفونها الآن تتمتع بحكم ملكي ديمقراطي دستوري يساوي بين حقوق العائلة الملكية وحقوق الشعب أمام القانون. كما أنها دولة أوروبية متطورة.

وها هي ممالك أخرى في هولندا والسويد وبلجيكا وغيرها من الدول تتمتع بالديمقراطية والحرية والمساواة، وحقوق المواطن فيها تنال الأولوية.

فهل اشتكت أو تدمرت أية من هاته الشعوب المتطورة من الحكم الملكي!؟

الحكم الملكي يُمكن من سير الوطن بشكل منتظم وعادل بمساندة دستور يوافق عليه الجميع. أنظر الهيكل التنظيمي المرفق وشرحه الوارد في هذه الدراسة. بالمناسبة يمكن تغيير هذا الهيكل التنظيمي مثلما يشاء المختصون المحترفون. ويمكنني تنقيحه والإضافة عليه إن نال اهتمام المسؤولين والمواطنين في ليبيا، فهذه الدراسة تحتاج إلى تطوير وشرح تفصيلي أطول. يمكنني المساعدة في ذلك إذا ما طلب مني ذلك. وكل جزء من هذا الهيكل يتفرع إلى أجزاء أخرى يحتاج كل منها إلى هيكل هرمي آخر، فالشبكة كبيرة ومتشعبة لإدارة الحكم في ليبيا. يمكن خلق نماذج واختبارها وتقييمها أو استخدام منظومات مشابهة من دول أخرى ولكن بتنقيحها وتعديلها لتناسب متطلباتنا وأهدافنا.

عموماً، لن اتشبت بالحكم الملكي بتزمت، بل أقول إن تمكنا من خلق حكم جمهوري يتفادى كل الهفوات التي ذكرتها أعلاه ومنها استغلال القبلية فإن هذا سيكون أمراً عظيماً جداً لليبيا، ولكن هل نستطيع بعد خروجنا من مستنقع الطاغية أن نتوقف **هكذا وبسرعة** للدخول في بيئة تمكنا من قيادة الدولة بحكم جمهوري بدون الوقوع في كافة الهفوات التي تعودنا عليها منذ سنين طويلة؟؟ الخيار ليس لي أو لك... الخيار إجماعي، أي للشعب كله، فما هذه الدراسة إلا رأي شخصي مني أقدمه بناء على تجارب وملاحظات وخبرة اكتسبتها خلال تواجدي خارج الوطن لفترة تزيد عن ثلثي عمري (تخيل!!).

لا أخفي غيرتي من أسلوب الحكم في العالم الغربي والتي تتميز بالديمقراطية واحترام المواطن!

وعليه، فإنه إذا ما تم اختيار النظام الجمهوري فأنا لن أكون ضده، بل معه وسأباركه، ولكن عندما يحدث التطاحن بين القبائل والطوائف الليبية (وما أكثر الأحزاب يا إخواني والتي ستظهر للوجود الآن)!! على مراكز القوة في الدولة خلال فترة الانتخابات فإنه يحق لي أن أنشر هذه الدراسة من جديد، **فقط للتذكير!!!** وليس متشمتاً طبعاً.

أكرر مرة أخرى أن هذه الدراسة هي رأيي الشخصي ولكل الحق في إبداء رأيه وتقنيده هذه الدراسة بالحجة.

وبغض النظر عن أي النظامين المذكورين أعلاه قد يتم اختياره – فإن نظام الدولة يجب أن يكون طبقاً للهيكل التنظيمي المرفق – وهو هيكل تنظيمي بكل معنى الكلمة – هرمي – ينقلك بشكل منطقي من مؤسسة إلى مؤسسة – فعندما نتوصل إلى تقرير أهداف الدولة وخططها سنجد أنه يتوجب علينا أن نحدد الأدوار لتحقيق هذه الأهداف والخطط (وهنا تكمن الشطارة والحنكة) كما ذكرت عدة مرات أعلاه، للتشديد على هذا المطلب، أي في تحديد الأهداف وتوزيع الأدوار. وعليه فإنه من المستحيل أن تجد بطالة متفشية في الدولة، وفي أضعف الإيمان ستكون معدلات البطالة منخفضة بشكل قياسي غير مسبوق* – وسنجد أن كل مشروع أو مهمة قد تم القيام بها على الوجه الأكمل، وأنها حددت الميزانية والتأسيس وفترات الصيانة والاستمرارية الخ لهذا المشروع وتلك المهمة – وإلا فهناك من سيتم محاسبته على التقصير حيث أن المنظومة تحدد سير الأمور بنجاح من الألف إلى الياء، وتُحاسب كل مسؤول حسب التسلسل الهرمي الذي تم تبنيه بعد دراسته. أن الهيكل الهرمي يبين المسؤوليات بالتسلسل والتي ستظهر المسؤول عن أي فشل وتحاسبه، وتتعرف على أسباب الفشل وكيفية تفادي تلك الأسباب في المستقبل – إنها منظومة (طور وصن واستمر).

إن واجب الدولة هو تبني المواطن وإعداده على أفضل وجه، بتعليمه وتنقيفه وتدريبه باستمرار .. ثم تقييمه، وذلك في بيئة مثالية للإبداع والإنتاج تتميز بالحرية والديموقراطية والأمن والسلامة والحوافز له ولعائلته وحفظاً وتحقيقاً لأهدافه التي حتما ستصب في مصلحة الجميع.

مع احترامي للدول العربية والدول المجاورة، فإنه يجب حماية المواطن من أية آفات يعاني منها مواطنوا تلك الدول، ولا أقصد هنا الآفات المرضية البدنية، بل الآفات المسببة للنظام والخلق والإبداع.

* لا يجب حدوث بطالة في ليبيا إذا ما تم توزيع الأدوار بالشكل السليم. فليبيا بلد نامي ويحتاج إلى الخبرات والأيدي العاملة، وعليه فإن كافة المؤسسات والمشاريع التي يتم تأسيسها تحتاج إلى صيانة واستمرارية وهذا يحتاج إلى الخبرات واليد العاملة. لكل مواطن ليبي دور في خدمة الوطن، ومن وجد نفسه (يتفلسح في شوارع مدن وبلدات وقرى ليبيا بدون وظيفة) فهذا يعني أن هناك تقصير واخفاق سواء من الدولة في رعاية المواطن وتعليمه وتدريبه أو في كيفية توزيع الأدوار. لهذا السبب يجب القيام بوضع هياكل هرمية فرعية أخرى لكل مؤسسة داخل المؤسسات التي ذكرناها في الهيكل الهرمي المرفق، وربطها بالمؤسسات الأخرى التي تخدمها أو تستفيد منها. كما يجب أن تتبنى الدولة برامج تدريبية باستمرار ليحسن المواطن الليبي من مستواه لنحقق بركب التطورات الدولية.

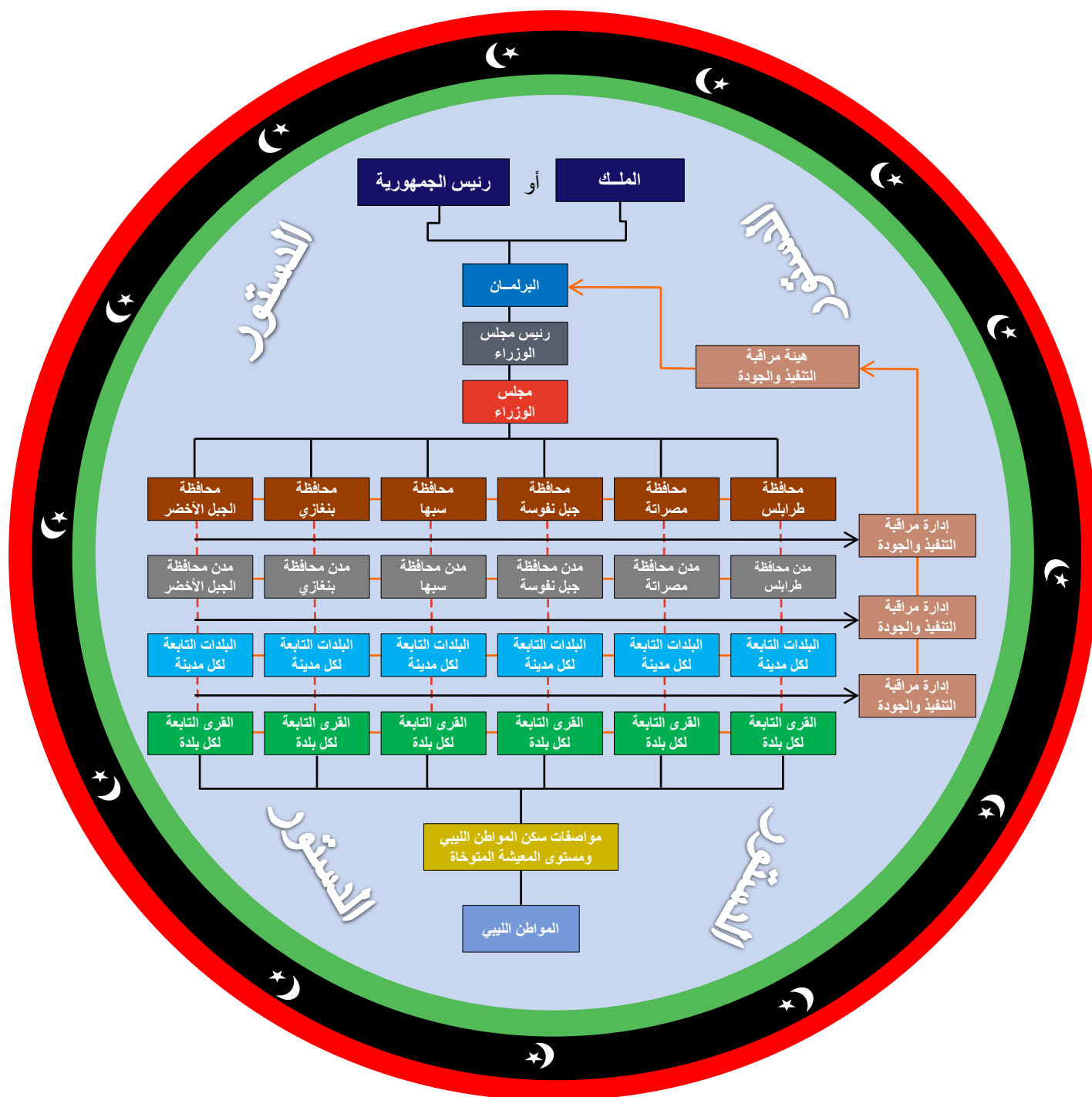
يجب جلب التكنولوجيا إلى ليبيا وهي متوفرة، لتتقلب الموازين ونصبح دولة منتجة بدلاً من دولة استهلاكية وعليه سنتمكن من خلق ثروات من خارج حدودنا.

الموضوع سهل إذا من توفرت العزيمة والثقة في النفس والنوايا الصادقة.

والآن لنبدأ بعون الله في شرح مكونات الهيكل التنظيمي

لا يمكن التحكم في أية منظومة إلا بتفكيكها وتقسيمها إلى أجزاء تعمل بشكل منطقي وليتسنى لنا التحكم في إدارتها من خلال محترفين متخصصين يتم تدريبهم باستمرار للحصول على أكبر درجة من الجودة والإمتهان، ثم ربط أجزاء تلك المنظومة لتكوين الآلة المستقلة التي تعمل مع آليات الدولة الأخرى

ستتطرق في آخر هذه الدراسة إلى كيفية الانتقال بالحكم من المجلس الانتقالي إلى نظام الحكم الجديد الذي يقرره الشعب



الهيكل التنظيمي للحكم في ليبيا الجديدة

الآن وقد اطلعت على نموذج الهيكل التنظيمي، نرجو أن تكون لديك صورة لمكوناته، وإلا فإنه يمكنك العودة إليه بين الفينة والأخرى: يبدأ هيكل نظام الحكم والدولة في ليبيا الجديدة من **الملك** أو **رئيس الجمهورية** وينتهي **بالمواطن** وكمالياته لحياة كريمة بعد معاناة طويلة، فرغم الخيرات التي حباها بها الله عز وجل في بلادنا الخيرة المعطاءة الكريمة، إلا أنه لم يستقد منها أي جيل من أجيال ليبيا في الماضي لأسباب كلنا الآن نعرفها، أو لربما هي بسبب أننا لم نتوصل إلى درجة الاستفادة من خيرات الوطن.

وعليه تم تخطيط الهيكل التنظيمي هذا بشكل منطقي لو تم اتباعه وتكييفه من خلال تطبيقه باتباع (نظام الضبط والربط) لأدى أغراضه بالتمام والكمال، وهي حياة كريمة للمواطن وأمجاد للوطن في المستقبل ولا عودة للفوضى والاستحواذ بالسلطة – سنتبع النظام في كل ما نقوم به، في البيت والمدرسة والعمل، في الطرق والشوارع، في كل تعاملاتنا. سيبدأ اسم ليبيا يشع نوره ساطعاً ينير الكرة الأرضية في كافة المجالات الدولية. سنبدأ في القول والتنفيذ لأننا مررنا بتجربة مريرة ولننا حريتنا بعزيمتنا واصرارنا بفضل الله عز وجل وبفضل ثوارنا الأشاوس الذين دخلوا التاريخ من أوسع أبوابه بتلك الشجاعة منقطة النظير. وعليه يجب أن نؤمن بأهدافنا ونركل الإحباط جانباً.

كيف هي المنظومة إذن؟

المواطن الليبي يحمل الجنسية الليبية بمواصفات يحددها **الدستور** –

المواطن الليبي يحتاج إلى مستوى عالٍ من المعيشة تبدأ بسكن لائق له ولعائلته، السكن يقع في **قرية** أو **بلدة** أو مدينة داخل ليبيا – وكل هذه القرى والبلدات والمدن تحتاج إلى مواصفات أعدها **محترفون كل حسب تخصصاته وتنمائه** مع بيئة الدولة وما تتطلبه الحياة في بلادنا، وكل هذه **القرى والبلدات** والمدن تقع في **محافظات** تنظيمية

وجميع هذه **المحافظات** التي تُكوّن في مجموعها ليبيا، تدار من قبل وزارات تسمى **مجلس الوزراء**

ولمجلس الوزراء هذا رئيس (رئيس مجلس الوزراء)

ورئيس مجلس الوزراء أصبح رئيساً للوزراء لأن حزبه نجح بأغلبية الأصوات التي يُحددها **الدستور**، وهذه الأغلبية هي عدد الدوائر الانتخابية في كافة محافظات ليبيا التي حددها **الدستور** والتي قام ساكنوها من **المواطنين الليبيين** بانتخاب حزبه وحزبه هذا يتبارى مع الأحزاب الأخرى (المعارضة) لغرض تحقيق الأهداف بشكل أفضل – وجميع هذه الأحزاب تتبارى فيما بينها داخل ما نسميه بـ **"البرلمان"**

والأحزاب المعارضة تقوم بتصحيح مسيرة الحزب الحاكم داخل **البرلمان** من خلال عملها الدؤوب على تذكيره بأخطائه وعدم الإيفاء بوعوده للشعب، وحافزها على ذلك طمعها في الفوز في الانتخابات القادمة بعد اقناع الشعب الذي يراقب هذه المناقشات في الصحافة الليبية التي تتمتع الآن **وبعد غياب طويل بالديمقراطية والحرية في نشر ما تريد في إطار ما تسمح به التقاليد والقوانين الليبية.**

والقرارات التي يصدرها البرلمان يصدق عليها **الملك** أو **رئيس الجمهورية.**

ولكل هذه المكونات **هيئة لمراقبة الجودة في الأداء والشفافية.** أي تراقب تنفيذ القرارات وتنفيذ المشاريع وشكاوى المواطنين الخ... وعليه فإن هذه المنظومة تنهي عصر الفوضى بكل معنى الكلمة وليصبح الشعب فعلاً سيداً في أرضه بعد الله سبحانه وتعالى.

لنبدأ من المواطن، ثم القرية، ثم البلدة، ثم المدينة، الخ... حتى ننتهي بقمة الهرم الهيكلية للدولة وهو **الملك** أو **رئيس الجمهورية** والذين وإن كانوا في قمة الهرم إلا أنهم في حقيقة الأمر يعتبرون جميعهم في خدمة الوطن الذي يمنحهم المجد وفي خدمة المواطن الذي يقرر ما إذا كانوا جديرين بالبقاء في الحكم أم لا!

1- المواطن الليبي

مواصفات الجنسية الليبية يُحددها الدستور كما ذكرنا، حيث يقوم رجال القانون المتخصصون في وضع بنود الدستور بدراسة الأوضاع الراهنة ومُسببات حصول بعض الليبيين على جنسيات أخرى. وكيف يمكن التعامل مع هذه الحالة الفريدة.

لقد تعرب الكثير من الليبيين وكان من المستحيل عودتهم إلى أرض الوطن فاضطرتهم الظروف للحصول على جنسيات أخرى لحمايتهم وحماية عائلاتهم من الطاغية وأعدائه من اللجان الثورية الذين يطاردونهم في كافة اصقاع المعمورة.

الجنسية الليبية مثلاً تُمنح لكون الشخص مواطن ليبي بالولادة، أو أن أحد أبويه أو كلاهما ليبياً، أو كونه مواطناً من جنسية أخرى عاش في ليبيا لفترة كذا سنة متواصلة ويتخلى عن جنسيته الأصلية... الخ - هذه الأمور نتركها للمختصين لدراستها وسنها في الدستور، وبموجبها تُحدد هوية المواطن الليبي، وواجباته تجاه الدولة وحقوقه على الدولة.

ويُحاكم كل من يقوم باذلال ذلك المواطن بعد حصوله على الجنسية الليبية، أو يقوم أي فرد كان بعمل عنصري ضده، حيث يجب احترام القانون والدستور الذي ما كان ليمنح الجنسية الليبية لذلك الشخص إلا بعد دراسة رأيت مصلحة الوطن من جميع النواحي، ومصلحة الوطن خط أحمر.

من يتجنس بالجنسية الليبية سيذوب في المجتمع أجلاً أم عاجلاً، فحتى المستعمرين ذابوا في مجتمعنا على مر السنين وأصبحوا منّا وإلينا، فما بالك بمواطن قررت الدولة أن تمنحه الجنسية طوعاً دون أن يفرض نفسه علينا.

المواطن الليبي له حقوق وعليه واجبات، تلك يحددها القانون.

يحق للمواطن الليبي أن يشتكى وأن تُسمع كلمته وأن ترد له حقوقه. كما يحق للدولة أن تحاسبه في حالة اخلاله بالقانون.

2- سكن المواطن الليبي ومستوى معيشتة

والله أنها لمأساة تدمي القلب أن تجد عائلة ليبية بأطفالها تسكن في الطابق الثالث أو الرابع في عمارة تعج بالسكان. إذا كان ذلك اختيار شخصي مقصود وحر، فلا بأس، ولكن هل كان ذلك لسبب أناني من الأب أو الأم بدون مراعاة حق الأطفال في اللعب وحمايتهم وسلامتهم؟ هل كان لأسباب أضطرت الأب والأم للسكن في عمارة لأسباب خاصة؟ منها عدم القدرة على شراء أو أيجار سكن مستقل؟ لا ندري ولكن السكن في العمارات لا يناسب الأطفال ولا حتى الأب والأم. سكن العمارات يناسب من لم تتقل حياتهم بعد.

شخصياً أعتقد أن سكن العائلات في العمارات هو خطة إذلالية همجية من النظام في حشر المواطنين في أحياء من العمارات لتسهيل عملية مراقبتهم والتجسس عليهم وزيادة معاناتهم. أنا متأكد تماماً أن الطاغية كان يتمتع برؤية الليبيين يتعذبون. هذا لا شك فيه .

العمارات في أوروبا مثلاً مخصصة لسكن الفقراء ومن لم تجد لهم سكناً يأوون إليه، أو من الذين لا يستطيعون شراء منازل. وبالمناسبة معروف جيداً لدى سلطات الدول الأوروبية أن السكن في العمارات يخلق مشاكل اجتماعية لا تعد ولا تحصى وتسبب في حالات الطلاق وحتى الجرائم. إنها جريمة أن تجد نفسك محصوراً في صندوق جدرانه من الحيطان، حيث يتطلب الأمر أن تتكبد مشقة كبيرة للخروج منه إلى أرض الله الواسعة.

هذا لا ينطبق على ليبيا – فليبيا وطن واسع شاسع وغني والله الحمد – ونتوقع أن تعود ثروتنا إلينا في عهد ليبيا الجديدة. وكذلك فنحن مجتمع عاش في مساحات واسعة والله الحمد سواء في البادية أو المدن خلال فترة ما قبل القذافي، وعليه (وهنا نتحدث عن المشاريع السكنية الجديدة) فإن مواصفات سكن العائلة الليبية يجب أن تكون في منزل مستقل حتى ولو كان ملتصقاً ببيت آخر، على أن تكون له حديقة أمامية وحديقة خلفية (على شكل فلل)، وذلك للترويح على العائلة وللعاب الأطفال في بيئة تعمها السلامة من كافة النواحي، مع تصميمه بغرفة إضافية للضيوف خارج الباب الرئيسي للمنزل أي تفتح على ساحة الحديقة الأمامية احتراماً لخصوصية سيده البيت. يتم تشييد المنازل هذه طبقاً للطراز العربي أو الأمازيغي أو التركي، حسب الموقع والبيئة ومتطلبات صاحب المنزل التي يجب أن لا تخرج عن الحدود التي تحددها البلدية. يجب أن يكون هناك شكل مميز للبيوت الليبية. هذه المساكن ليست مكلفة للدولة لتوفر كافة مواد البناء في أرض ليبيا الواسعة وتدني أجرة اليد العاملة، خاصة إذا ما تم بنائها داخل مشاريع وليس بشكل فردي.

المنزل المستقل هذا يساعد الأب والأم في الخروج إلى الهواء الطلق في حدود بيتهم بشكل مستقل وبخصوصية بعيداً عن عيون الفضوليين. البيت المستقل يساعد الأطفال في الاحتفاظ بدراجاتهم والعبابهم ومصونة محمية في بيتهم وتسهل عليهم استعمالها في الوقت الذي يشاءون، وليس لنقلها إلى الطابق الثالث أو الرابع (طالع ... نازل) وهو الطفل الصغير الذي لا يقوى على ذلك وربما يقع على السلالم وتتكسر جمجمته أو عضامه ويصبح عالة على عائلته وعلى المجتمع.

حديقة المنزل المستقل يمكن أن تستخدم كحديقة لقضاء بعض الوقت قريباً من الطبيعة ولاستخدامها لزراعة بعض المحاصيل ولو كانت قليلة الانتاج إلا أنها تمنح الرضى وتضفي البهجة على الأسرة ولو بشجرة ورد، ومزروعات من النعناع أو الخضروات، فتساعد في اقتصاد الدولة ولو بربع كيلو طماطم وعشرة قرون فلفل لتجهيز وجبة شرمولة خلال فصل الصيف.

المنزل المستقل يجعل من الأب والأم والأبناء يشعرون بقيمتهم في المجتمع وأن هناك بيتاً يحميهم باستقلالية بدون المشاركة مع الغير كما هو الحال في العمارات التي تُحشر فيها العائلات كما السردين في المعلبات.

لا تعتقد عزيزي المواطن الليبي أنه من الصعب على الدولة بناء فيلا لك ولعائلتك بحدائقها وغرفها المتعددة وصدقني أن الدولة قادرة حتى على تأثيثها لك مجاناً. ليبيا غنية وقادرة على ذلك. ولكن ربما ستحصل على ذلك عن طريق حوافز لأسباب منطقية يراها القانون – أي قدم وخذ -

العائلة الليبية تقيم في بيت مستقل في **القرية أو البلدة أو المدينة**، ويحق لها بيع سكنها أو شراء سكن آخر، ولكن لحمايتها وحماية أطفالها يمنعها القانون من السكن في عمارة إلا إذا كان الزوج والزوجة بدون أبناء، أو تحت ظروف أخرى يحددها الدستور مثل النقل من وظيفة إلى وظيفة حيث يعتبر السكن في الشقة مؤقت إلى حين أيجاد منزل مستقل. هذا القانون لحماية الأطفال بالدرجة الأولى والتأكد من قضاء عهد الطفولة في بيئة سليمة. ربما تعتبر هذه النقطة ضد الديمقراطية، وعليه فالرأي يعود للمسؤولين المحترفين في الشؤون الاجتماعية. هذا فقط رأيي الخاص في توفير الحياة الكريمة للمواطن. إنه رد فعل معاكس لما رأيته من معاناة تكبدها المواطن الليبي والأسرة الليبية.

يجب أن يتم بناء كافة المباني الجديدة في ليبيا بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في **حصر مياه الأمطار** واستخدامها ولو في عمليات غسل الملابس والاستحمام كما يفعل الأوروبيون الآن عند تشييد المباني الجديدة. **وكذلك استخدام مولدات الطاقة الشمسية.**

يمكن **حفر الآبار** في كل بيت. كما يمكن حصر المياه في القرى حيث تتسرب مياه الأمطار في نهاية الأمر إلى البحر وتهدر. هناك طرق وأساليب تكنولوجية كثيرة الآن للاستفادة من مياه الأمطار والطاقة الشمسية. لا يجب أن ننسى أنه كلما زادت المساحات الزراعية كلما انخفضت درجات الحرارة في الصيف وزادت الأمطار. لاحظ أن الرومان منذ 2000 عام مضت بنوا سدوداً في ليبيا. ونحن بعد 20 قرناً من ذلك الوقت لم نتطور لبناء السدود أو حتى صيانتها.

أعتقد أنه يتوجب على الدولة أن تقوم باستثمار مبالغ كبيرة في ايجاد أساليب تكنولوجية لتحلية مياه البحر عن طريق الطاقة الشمسية والرياح والتي لا تعدم ليبيا منها. كما أعتقد شخصياً أن مياه نهر النيل تتسرب إلى ليبيا تحت الأرض حيث أثبتت صور الأقمار الصناعية وجود بحيرات كبرى على حدودنا مع جمهورية مصر الشقيقة، ولكن الجزء الأكبر من البحيرة يقع على الأراضي الليبية. هذا يؤكد تواجد الواحات في الليبية التي لم تجف رغماً من حرارة الشمس الحارقة في الصحراء، حيث يتم تعويض الماء المفقود من خلال تسرب المياه المستمر من نهر النيل.

كل ما يحتاجه الأمر هو زيارة ذلك الموقع ومعرفة وجود المياه هناك.

هناك مياه أمطار تهدر في البحر حيث لم نقم ببناء سدود كافية أو حتى بترميم السدود الرومانية التي لا تزال موجودة بالقرب من مدينة ترهونة وغيرها من المدن. يجب تشجيع المواطنين بكافة الوسائل المتوفرة والتنظيف للاستفادة من مياه الأمطار.

3- القرية

كما نعرف القرية صغيرة في حجمها، ولا تصل إلى مستوى البلدة أو المدينة لقلة عدد سكانها – ولكنها تضم عدد كاف من السكان لتُكوّن حي سكني صغير يضم التالي:

بيوتاً مستقلة، أو متلاصقة للعائلات، ومباني أخرى في شكل (عمارات) تحتوي على شقق ولكن فقط لسكن العائلات التي لم تنجب أطفال بعد، أو لسكن العزاب أو اليد العاملة المحلية أو الوارثة. مواصفات المنزل المستقل المذكورة أعلاه. وفي العموم مواصفات المساكن يحددها **المختصون في وزارة الإسكان** ويصدق على ذلك البرلمان ويعمل بهذا النظام إلى أن يتم تغييره أو تعديله من قبل البرلمان وبتصديق من الملك أو رئيس الجمهورية. (يُرجى ملاحظة أن المواصفات التي نطالب بها هنا تنطبق على المساكن الجديدة فقط). يمكن تعديل المساكن القديمة أن تم التمكن من ذلك. يجب أن تكون كافة مساكننا ومبانينا ذات طابع خاص بلبيبا يليق بتقاليدنا وعاداتنا ورغبتنا في السكن المستقل، على أن يكون السكن – أنيق وفريد بين دول العالم – أي يكون لنا طابعنا الخاص. كما يجب منع البناء بشكل عشوائي. يجب تثقيف السكان في ورش تثقيفية تشرح ذلك بالتفصيل.

مدرسة ابتدائية أو أكثر، ومدرسة إعدادية.

مسجد أو أكثر

عيادة طبية أو أكثر

نوادي وملاعب رياضية للفرق الرياضية للقرية – يتم تأسيسها طبقاً لمتطلبات أهل القرية ويحق للفرق الرياضية أن تنافس الفرق الأخرى على مستواها في القرية والبلدة والمدينة والدولة ككل. تحدد القوانين الرياضية من قبل المختصين وتنطبق على المستوى الوطني ككل.

مبنى اجتماعي – يستخدم للشؤون الاجتماعية والتنظيمية الخاصة بالقرية ويتم صيانته من قبل الدولة.

مكتبة اعتيادية ورقية والكترونية ويتم تشغيلها وصيانتها من قبل الدولة.

سوق شعبي يفتح مرة أو مرتين في الأسبوع – يمكن للقرية أن تخصص في مبيعات معينة تجلب سكان القرى والبلدات المجاورة – يعمل السوق تحت رقابة البلدية ويحق لمن شاء البيع والشراء فيه تحت رقابة البلدية.

عيادة طبية أو أكثر – حكومية – تشمل على عدد من الأطباء والممرضين والممرضات

صيدلية- مستقلة أي (أعمال حرة) – وتسدد فواتير الأدوية منها من قبل الدولة –

متجر أو أكثر

مقهى أو أكثر

مطعم أو أكثر

سينما أو أكثر

ربما متحف

معامل أو مصانع صغيرة

فندق صغير أو ما يسمى بموتيل، أو أكثر

مكتب بلدية محلي للقرية – يتبع للبلدة المجاورة -

يجب أن تكون القرية ذات طابع قروي في تصميم مبانيها وكافة مكوناتها الأخرى – والتي تستوحى من العمارة الليبية والإسلامية، ومن المفضل أن تنسجم والمنطقة التي تقع فيها تلك القرية. هذا له نتائج معينة في التاريخ ستستفيد منها الأجيال القادمة.

من المفضل أيضاً أن يتم بناء مجسم نموذجي للقرية في شكلها الكامل حيث تمنح تراخيص البناء طبقاً للمجسم، ويُراعى تضخم رقعة البناء في القرية التي ربما تحصل في المستقبل البعيد أو القريب على تصنيف (بلدة). عدد سكان القرية ومساحة رقعتهما يحددها الدستور. كما ذكرنا أعلاه يتم توفير عمال ومحترفين للعناية بالحدائق والبساتين العامة وشوارع القرية، مع قيام البلدية بتوفير كافة الاحتياجات من آليات ومعدات للصيانة والتوضيب. تتبع الحدائق والبساتين المكتب البلدي المحلي للقرية الذي بدوره يتبع بلدية البلدة المجاورة. كما يتم توفير موظفين تسدّد مرتبهم الدولة للعمل في المكتبة وكافة الدوائر الخدمية الأخرى للقرية.

كما ذكرنا أعلاه، يمكن للقرية أن تصبح بلدة في المستقبل طبقاً للقانون الذي يحدد ذلك – ويخضع هذا لنموها وتطورها بتزايد عدد سكانها ورقعة مبانيها. تقرر بلدية القرية تحديد أو التسليم بقبول اسم القرية الحالي وتحديد شعارها الذي تعرف به والمستوحى من طبيعة القرية أو تاريخها، حيث يستخدم الشعار على ملابس الطلبة وواجهات البلدية والمكتبة والمدارس الخ... يمكن للقرية أن تختار مقولة معينة تناسب تاريخها سواء كان ذلك بيت شعري أو مثل عربي أو أن تشتق إسمها من إسم أحد المناضلين أو الشهداء. هذا يقوي انتماء السكان لقريتهم حيث يعتزون بها وبشعارها الذي يربطهم بقريتهم وبأهلهم، ويزيد فيهم روح التنافس في كافة المجالات مع القرى والبلدات والمدن الأخرى.

المكتب البلدي الصغير للقرية يخضع لبلدية البلدة القريبة. وقراراته لا يسري مفعولها بدون تصديق من بلدية البلدة المجاورة التابعة لها القرية. أي أن المكتب البلدي يعمل بصفة نقل المعلومات والمتطلبات البلدية فقط ويوصي بمنحها أو رفضها. هذا من أجل التنسيق من البلدة لظروف تتعلق بالتخطيط الشامل للمنطقة.

خلال الفترة الأولى – أي السنوات القليلة التالية – يجب أن تؤسس لجان تثقيفية تزور القرى الليبية لتثقيف السكان بالقوانين ومن بينها قوانين البناء، وتثقيف الناس عن الابتعاد عن القبلية والرشوة والفساد الخ...

كما يتم تأسيس لجان طبية – أو حتى مستشفيات متنقلة لزيارة المواطنين وتقديم العناية الصحية لهم أو تحويلهم على مستشفيات المدن. يجب أن تقوم الدولة بحملة صحية واسعة ومكثفة لرعاية السكان من كافة الأمراض وإعانتهم بالتسهيلات الطبية التكنولوجية مثل النظارات وإزالة الماء الأزرق من العيون وغرس الأسنان وغير ذلك من التسهيلات الطبية التي حُرّم منها المواطن الليبي طيلة حكم الطاغية لبلادنا. إن تحسين صحة المواطنين خاصة الكبار في السن سوف تمنحهم جودة في الحياة وتساعد أسرهم في رعايتهم.

يجب تأسيس لجان طبية نسائية لزيارة النساء الحوامل أو اللاتي يعانين من مشاكل طبية نسائية خاصة وتحويلهن على المستشفيات الرئيسية. كذلك تثقيفهن عن حياتهن الصحية وفترات الحمل الخ....

منتزه وحديقة أو أكثر- مع عمال صيانة طيلة أيام السنة – يتضمن المنتزه أو الحديقة مرجحات والعباب للأطفال ويشتمل على كافة أمور السلامة للأطفال وكاميرات مراقبة وحارسة (سيدة). مع استراحات للأمهات لمراقبة اطفالهن.
مركز شرطة صغير يتبع البلدة المجاورة.
أعمال حرة مختلفة.

كافة المستلزمات الأخرى التي لم نتطرق لها، لتكوين قرية نموذجية كاملة تلبي كافة احتياجات سكانها.
كافة وسائل المواصلات والتواصل بالقرى والبلدات والمدن الأخرى في ليبيا، وصيانتها من قبل الدولة أو من قبل شركات خاصة حسبما تقررته الدولة

4- البلدة:

تكون البلدة أكبر من القرية وأصغر من المدينة، وفي العادة تتبعها عدة قرى قريبة منها.
يُحدد الدستور عدد سكان البلدة ومساحة رقعتها، والذي بموجبه تصنف البلدة بأنها بلدة وليست قرية أو مدينة.
البلدة تشتمل على مدارس ابتدائية واعدادية وثانوية، ومساجد، وأكثر من مكتبة، وسوق مركزي وسوق شعبي أو أكثر يفتح مرة أو مرتين في الأسبوع.

تضم البلدة أعمالا تجارية ومكاتب محاماة ومركز شرطة رئيسي ينظم الأمن في البلدة وفي القرى التابعة لها.
بلدية البلدة تضم مباني كافية لتسيير حياة البلدة والقرى التابعة لها – وتنسق الأعمال المطلوبة في البلدة وفي القرى وتحصل على الموافقات النهائية من البلدية الرئيسية في المدينة العاصمة.

تضم البلدة أكثر من حديقة ومنتزه لها حراسها وبساينها وتنظم من قبل بلدية البلدة.
مكونات البلدة أكبر من مكونات القرية.

على سبيل المثال: البلدة تتبع مدينة مصراتة مع بلدات وقرى أخرى.

بلدية مصراتة تصدق على كافة متطلبات بلديات البلدات والقرى التابعة لها.

كل مدرسة داخل البلدة يكون لها شعارها الخاص بها – يظهر على واجهة المدرسة وقرطاسيتها وعلى ملابس تلاميذ المدرسة كما ذكرنا تحت بند (القرية).

أية عناصر أخرى لم نتطرق إليها والتي يحددها المختصون.

من المفضل أن يتم بناء مجسم نمذجي للبلدة بنظرة إلى المدى البعيد وتمنح التراخيص بناء على ما ورد في المجسم.

أنا هنا ضد البناء العشوائي الذي يسبب في خلق مشاكل في المستقبل.

يجب أن يتم تصميم البلدات والقرى والمدن الجديدة باستخدام التكنولوجيا الحديثة وبنظرة إلى المستقبل: شوارع وطرق واسعة – تسهيلات ومرافق حديثة في استخدامها تقليدية في شكلها ناجحة في تأدية أغراضها وأهدافها.

5- المدينة:

هذه النقطة تتعلق بالمدن الجديدة.

تؤسس المدينة كمدينة حديثة بكل معنى الكلمة باستثناء طابعها الذي يجب أن يكون طابع ليبي قح ذو نوعية فريدة. تضم المدينة عدة مدارس ابتدائية وثانوية وجامعة أو أكثر من جامعة وكليات تدريب، ومتاجر ومكاتب شركات ومؤسسات حكومية تتبع الوزارات الرئيسية.

تشتمل المدينة على فنادق ومطاعم ونوادي رياضية وملاعب كرة قدم وملاعب لكافة أنواع الرياضات الأخرى. تشارك هذه النوادي في منظومة الرياضة للدولة وتدخل في قوائم المشاركات الرسمية وتتحصل على الكؤوس والأوسمة مثلها مثل غيرها من مدن ليبيا. تستفيد نوادي المدن من نوادي وقرى البلديات التابعة لها أو حتى من المدن والقرى والبلديات التابعة لمحافظة أخرى لتعزيز روح التنافس وخلق جيل جديد من الرياضيين لم يسبق له مثيل في ليبيا حيث توفرت الحرية الآن وقدمت الميزات الملائمة لذلك كما في الدول الأخرى.

تشتمل المدينة على مركز بلدية رئيسي يدير الأعمال البلدية للمدينة والبلديات والقرى التابعة لها وتخضع البلدية الرئيسية لوزارة (الأشغال العامة) أو وزارة (الأشغال والمرافق).

أية عناصر أخرى لم نتطرق إليها والتي يحددها المختصون.

من المفضل أن يتم بناء مجسم نموذجي للمدينة بنظرة إلى المدى البعيد وتمنح التراخيص بناء على ما ورد في المجسم.

عموماً، هذه النقاط ليست احترافية بأي شكل كان، إنما فقط كأمنية وهي قابلة للتطبيق، وما اتمناه هو أن يتم تنقيحها وتعديلها وتطبيقها بالشكل الحقيقي والواقعي من أجل حياة كريمة للمواطن الليبي لأنه يستحقها لأنها نابعة من ثروة وطنه.

6- المحافظة:

المحافظة اسم تنظيمي فقط يشمل المدن والبلدات والقرى التي تقع ضمن النطاق الجغرافي لتلك المحافظة.

المحافظات المذكورة في الهيكل الهرمي التنظيمي هي فقط نموذجية، فالمحافظات الحقيقية يقررها المحترفون، وربما يتم الغاؤها بالكامل إذا رأي المختصون أنها تمثل خطورة على تفرقة الوطن أو تقسيمه مع أنني أعتقد العكس تماماً، وكما ذكرت سابقاً يحتاج الأمر إلى تفكيك المنظومات وتقسيمها لتسهيل إدارتها.

كل محافظة تُحدّد ميزانياتها من قبل وزارة المالية طبقاً لاحتياجاتها ويوافق عليها البرلمان ويصدق عليها بمرسوم ملكي أو جمهوري.

تُخصّص لجان على مستوى الوطن لتحديد وتأسيس المشاريع التي تحتاجها كل محافظة طبقاً لأهداف الدولة.

يمكن للدولة أن توزع الخدمات الحكومية المختلفة على المدن لبث الحياة التجارية في تلك المدن والتخلص من المركزية. أي أن كل مدينة تختص في نوع ما من الخدمات، مثلاً:

طرابلس – العاصمة السياسية وما تشتمل عليه العواصم من خدمات ومؤسسات، إلا أنه يمكن نقل بعض الخدمات إلى المحافظات والمدن الأخرى
مصراتة – العاصمة التجارية إضافة إلى مصانع تخصصية
بنغازي – العاصمة الثقافية إضافة إلى خدمات أخرى مثل المطابع الكبرى والصحافة ومصانع متخصصة
زليطن – العاصمة الزراعية إضافة إلى خدمات أخرى مثل مصانع المعدات الزراعية الخ...
وهكذا....

في الصين مثلاً تجدهم وقد خصصوا مدناً بكاملها لصناعات معينة، مما يساعد في التخصص واثقان المهنة وتقليل التكاليف التصنيعية، وبث روح الحركة الصناعية في المنطقة. ستجد نفسك تمر بمدينة في الصين كل ما تتخصص فيه هو صناعة معدات الحمام ودورات المياه.

وعليه سنجد في المستقبل أن هناك مدن وبلدات وقرى أصبحت تتخصص في صناعات ومنتجات وخدمات تجيدها أكثر من غيرها....

وبالمناسبة هناك صناعات تقليدية ستندثر في المستقبل حيث أصبحت الصناعات الحديثة تطغى على السوق الليبية. وعليه يجب تدريب الطلبة والطالبات على هذه الصناعات التقليدية واتباع المهن الحرفية للأجداد ولا يجب أن نستهيّن بها أو نحتقرها، بل نفتخر بها ونحتفظ بفنونها وتقنياتها، مثل صناعة البساط والأردية والخيوط الصوفية أو المعمولة من شعر الإبل، إضافة إلى الصناعات الجلدية وصناعة الحصائر وكل ما يتعلق بصناعاتنا التقليدية.

هذه الصناعات التقليدية ستجد طريقها إلى الأسواق العالمية مما يدعم اقتصاد الدولة ويضع إسم ليبيا على خارطة الدول المنتجة في الاقتصاد العالمي.

7- رئاسة مجلس الوزراء:

جهاز من الوزارات ووزرائها تحت قيادة رئيس مجلس الوزراء المنتخب، الذي يختار طقمه من الوزراء ويحق له تغييرهم أو فصلهم دون إذن من البرلمان أو الملك أو رئيس الجمهورية، ولكن يحق للوزير الذي يتم فصله أن يتظلم عند لجنة محايدة يحددها القانون أو أن ينافس رئيس مجلس الوزراء في المستقبل ما دام منتخباً من قبل دائرته. الوزير المقال لا يفقد تمثيل دائرته التي انتخبته إلى أن يحين موعد الانتخابات التالية. يحق لعضو البرلمان المنتخب أن ينتقل إلى حزب آخر إن شاء ذلك مع بيان الأسباب الوجيهة التي يوافق عليها رئيس البرلمان.

يخضع مجلس الوزراء للإجابة على استفسارات وأسئلة الأحزاب المعارضة وذلك في جلسات البرلمان الأسبوعية أو خلال فترات يحددها الدستور.

يحدد الدستور الأمور الأخرى الخاصة بهذا البند وربما بالإستفادة من دساتير الدول الأخرى بعد تحويلها لتنماشى من أهدافنا وسياستنا وتقاليدنا.

8- رئيس مجلس الوزراء:

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحزب الذي يحصل حزبه على أغلبية الأصوات التي يحددها الدستور في ليبيا – أي أكبر عدد من النواب المنتخبون لتمثيل دوائرهم–

رئيس مجلس الوزراء يُحدد سياسات الدولة وسياسات المجتمع ويتداول بعض الأمور السياسية مع الملك أو رئيس الجمهورية، ولكن لا يحق للملك أو رئيس الجمهورية أن يفرض رأيه على رئيس مجلس الوزراء إلا في حالات خاصة يحددها الدستور.

لا يحق لرئيس مجلس الوزراء إلغاء قرارات الحكومة التي سبقته إلا بقرار من مجلس البرلمان يصدق عليه الملك أو رئيس الجمهورية.

9- البرلمان:

يتكون من الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة. ويكون له رئيس ينتخب من قبل أعضاء البرلمان، ويقوم رئيس البرلمان بانتخاب نائبيه له.

يجب أن يكون رئيس البرلمان ونائبيه من المستقلين الذين لا ينتسبون إلى أي من الأحزاب. ولا يحق لهم التصويت على أية قرارات. تُجرى الانتخابات العامة مرة كل أربع سنوات، كل لتمثيل دائرته التي يحددها الدستور – ويخضعون لجهاز مراقبة تحت إدارة الملك أو رئيس الجمهورية.

يُحدد عدد مقاعد البرلمان من قبل الدستور – طبقاً لعدد الدوائر الانتخابية في ليبيا، مع مراعاة زيادة عدد السكان والمدن والبلدات والقرى الجديدة في الدولة، مع بند يسمح بتعديل ذلك في المستقبل، أي لتغيير حدود وعدد هذه الدوائر.

يُحدد عدد مقاعد الحزب الفائز من قبل الدستور – بحيث لا تكون هناك تناقضات في عدد المقاعد المتوفرة، أي ربما تتفق أحزاب المعارضة الأخرى فيما بينها لدمج أحزابها ضد الحزب الحاكم في حالة حدوث ما يُسمى بـ Hung Parliament أي البرلمان المعلق.

عموماً هذه الأمور يُحددها المختصون الذين يقومون بسن الدستور، وهي عملية قانونية شائكة وتحتاج إلى التمحيص والاختبار الخ.... مع مقارنتها بالدساتير الدولية الأخرى للاستفادة منها، وبالطبع دستور الدولة سيختلف طبقاً لما يتم اختياره لنظام الحكم – ملكي أو جمهوري.

هذا الموضوع بالذات سيشهد (حفلة يختلط فيها الحابل بالنابل) حيث لن نخرج بدستور جديد إلا بعد الاشتباك بالأيدي. انتظروا وستروا إن كنت على حق. ولكن سنخرج منها بسلام ونصل إلى حل عادل من أجل الوطن إن شاء الله.

يجب أن يصدر الدستور في صيغة تجريبية لفترة سنتين، ثم يعرض مرة أخرى لتعديله وإصدار مرسوم ملكي أو جمهوري، أي كان النظام المعتمد، لإصدار دستور رسمي للدولة.

أو أن يصدر الدستور خاضعاً للتعديل خلال فترة معينة ثم يصدر كاملاً بعد ذلك.

الملك:

بالنسبة للملك – فإنه يحكم بشكل رمزي فقط، لا يتدخل في قرارات رئيس مجلس الوزراء أو البرلمان الخ.... إلا في حالات معينة تمس مصلحة الوطن مثل قرارات الحرب والسلم أو حالات خاصة جداً يحددها الدستور .

يستلم الملك مرتبه سنوياً لتغطية النفقات الخاصة بالزيارات الرسمية والاحتفالات ومديري قصر الضيافة وسكن الملك الخ....

تدفع مرتبات يحددها البرلمان لأفراد العائلة المالكة ولا يمارس أفراد العائلة الحاكمة أية مناصب رسمية في الدولة، وعليه تقتصر مهامهم على خدمة الشعب، بمنح الأوسمة والألقاب في الإحتفالات الرسمية لتشجيع المواطن الخلاق والذي يخدم الوطن في المجالات المختلفة مثل الرياضة والموسيقى والصناعة والتكنولوجيا والابتكارات الخ....

أفراد العائلة المالكة تنحصر وظائفهم في زيارة المستشفيات والنوادي الرياضية والمباريات الرياضية والقيام بالأعمال الخيرية، ولا يحق لأي منهم الإنحياز لأي طائفة أو قبيلة في ليبيا. ولكن يحق لهم تشجيع الفرق الرياضية التي يختارونها ويحق لهم ممارسة هواياتهم مثلهم مثل أي مواطن آخر. إذا فهم لا يستلمون مرتبات بلا شيء حيث هذا هو نظام الدولة – يجب أن يقدم الشخص القادر ليجني، ولكن يجب مساعدة الضعيف الذي هو غير قادر. هذه هي المعادلة.

يسمح الدستور بالمظاهرات ضد الملك أو العائلة المالكة في حالة اكتشاف لتدخل العائلة المالكة في ترجيح كفة أحد أعضاء مجلس البرلمان للحكم أو غير ذلك وتحت أي ظروف كانت ولا يحق للجيش أو قوات الأمن منع المظاهرات ومنح الحرية الكاملة للشعب في قول كلمته في هذا الخصوص.

في ظروف خاصة حقنا للدماء ولإيجاد حلول لمشاكل الشعب يمكن أن يقوم الشعب بانتخاب لجنة تتفاوض مع البرلمان في جلسات علنية يبثها التلفزيون لحل مشكلة ما يواجهها الشعب أو طائفة من طوائفه ضد الحكومة.

يمكن إقالة الملك في حالات خاصة طبقاً للدستور. وذلك في حالة القصور عن تنفيذ مهامه مثل المرض أو الخلل العقلي أو ما يجعله غير قادر على تنفيذ أعماله في سبيل خدمة الوطن. هذه الصيغة متوفرة في كافة الدساتير الدولية. كما يمكن فصله في حالة اثبات أنه يتعامل مع العدو أو جهات أجنبية دون علم البرلمان والشعب بذلك، ويمكن أن تصل العقوبة إلى الإعدام.

كافة الهدايا التي تقدم للملك أو الملكة أو أعضاء العائلة الملكية تعتبر من ممتلكات الدولة على أن يحق للملك أو الملكة وأعضاء العائلة المالكة الاحتفاظ بها في القصر الملكي أو بيوتهم الخاصة.

هذه القوانين عموماً يُحددها المختصون المحترفون في سن الدساتير.

رئيس الجمهورية:

يتم انتخاب رئيس الجمهورية كل أربع سنوات، ويحق له إعادة التصويت لإنتخابه لثلاث فترات متتالية، أي بفترة حكم لا تتجاوز 12 سنة لا يحق له الإنتخاب بعدها. ويمكن للبرلمان فصل رئيس الجمهورية في حالات معينة يحددها الدستور، مثل إثبات بالدليل القاطع ارتكابه لعمليات فساد ورشوة أو تقصير في أداء مهامه الخ.... يمكن فسخ تنصيب رئيس الجمهورية في حالة إثبات قيامه باستغلال نفوذه السياسي أو الشخصي أو استخدام نفوذه القبلي في تزوير الإنتخابات. يجب أن يكون الدليل ثابت وموثق ويوافق عليه البرلمان ويصدر بأغلبية من البرلمان. يمكن أن يتعرض رئيس الجمهورية في مثل هذه الحالات ليس لفسخ تنصيبه فقط بل للسجن ودفع غرامات للأحزاب المعارضة أو الإعدام في الحالات القصوى مثل خيانة الوطن.

ولكن في حالة عدم اثبات أية اتهامات من الأحزاب المعارضة يحق لرئيس الجمهورية أن يُطالب باعتذار رسمي وأن يدفع له الحزب المعني أو الأحزاب المعنية بتعويضات باهضة لذلك الحزب أو تلك الأحزاب لمنع الاتهامات الباطلة في المستقبل.

هناك جزء خاص من هذا الهيكل التنظيمي (لم يخصص بعد) نرجو وضعه في المكان المناسب، وهذا الجزء الذي يعني بالقوات المسلحة البرية والجوية والبحرية والشرطة والمطافيء وكافة القوات العسكرية النظامية، وربما هذه كلها تتبع وزارة الدفاع وقوات الأمن. ولكن هذا الجزء حساس لمنع الانقلابات العسكرية التي تعود عليها المجتمع العربي.

نظام الحكم في ليبيا الجديدة شائك ويحتاج الى صبر ومحترفين وطنيين متخصصين لوضع أساسات هذا الحكم على ركائز قوية ثابتة تغطي كافة الأمور. يجب الاستفادة من الدساتير والقوانين الدولية وتحويرها لتناسب البيئة والتقاليد الليبية وأهداف الدولة، وتراعي القوانين المعتمدة المعمول بها في الدول العربية الشقيقة والإسلامية بحيث لا تتناقض معها بأي شكل يضر بمصالح ليبيا في المستقبل أو مصالح تلك الدول، ولكي لا يخلق عداوات غير مقصودة.

هناك – كما ذكرنا سالفاً – مكونات عديدة في نظام الدولة ومؤسساتها، يجب أن تؤسس جميعها بشكل منظم وقانوني ويراعي مصلحة الوطن والمواطن في كافة الأمور.

11- هيئة مراقبة التنفيذ والجودة:

هذا جهاز رسمي يراقب سير الأعمال وتنفيذ المشاريع وضمان الشفافية في كل محافظة وفي كل مدينة وفي كل بلدة وفي كل قرية، وتتم محاسبة إدارة مراقبة التنفيذ والجودة هذه على أية أخطاء أو نواقص تعاني منها المدن والبلدات والقرى التابعة للمحافظة – إلا إذا قام ذلك الجهاز بكتابة تقرير عن تلك النواقص في الوقت المناسب – وقدم فيها تقريراً في وقته إلى (هيئة مراقبة التنفيذ والجودة والشفافية) المنبثقة عن البرلمان.. والتي على ضوءها تطالب البرلمان أو الحكومة باصلاح تلك النواقص، وعليه يُعفي جهاز المراقبة ذلك من أية اخفاقات لكونه كان على دراية بالنواقص في ذلك الوقت وقدم فيها تقريراً في الوقت المناسب لتبرئة ذمته موصياً بالعمل على تغطية تلك النواقص والمشاكل. وهكذا لا نترك ثغرة إلا وغطيناها لتسير مشاريعنا طبقاً لمخططاتنا.

لأن هذه الهيئة باجهزتها (إدارتها) انبثقت عن البرلمان – فإنه يمكن استخدامها من قبل أحزاب المعارضة ضد الحزب الحاكم – وهذا يزيد من فرص الشفافية في الدولة لتكون حافظاً للحكومة على تنفيذ قراراتها وعودها للشعب والدوائر التي انتخبت اعضائها – فأحزاب المعارضة ستبحث عن كل صغيرة وكبيرة لتثبت ضعف الحزب الحاكم. لهذا السبب رأينا أن الهيئة الرئيسية لمراقبة التنفيذ والجودة والشفافية يجب أن تنبثق عن البرلمان.

12-الدستور

يجب إعادة سريان مفعول دستور المملكة الليبية المتحدة الذي صدر عام 1951م بناء على الحقائق التالية التي لا يمكن تنفيذها:

1. إن تغيير الحكم في ليبيا لم يحدث بثورة شعبية - أي بإرادة الشعب الليبي - بل جاء عن طريق انقلاب من طغمة من العسكر الذين قاموا بتضليل الشعب الليبي والتغريب به وكلنا نعرف مآربهم وكذبهم - وما الشعارات التي أطلقوها إلا كذباً وبهتاناً - فانظروا إلى ما وصلت اليه البلاد والعباد من تخريب وقتل وقتك واغتصاب وشنق وحقن اطفالنا بالأيدز وتفجير الطائرات في الجو الخ.. من مآسي حلت بالوطن والمواطن. لا يوجد في الدنيا شعب يقوم بثورة من أجل الإنتحار والفتك بأهله وأبنائه ووطنه. إذا هذا الانقلاب باطل.. باطل.. باطل.
2. الملك إدريس السنوسي لم يقدم استقالته - ولي العهد المرحوم الحسن الرضا السنوسي قدم استقالته والمسدس موجه إلى رأسه - إذا استقال قسراً وعنوة تحت التهديد.
3. بالنظر إلى الحقائق أعلاه فإنه يجب إعادة الملكية لبطان إنقلاب سبتمبر المشؤوم ويجب إعادة الدستور ولكنني أطلب بتعديله وربما بالإضافة إليه. ومن يقول إن هذا الدستور قديم فهو لا يعرف في الدساتير (مع كل احترام). فالدستور البريطاني مع أنه صدر عام 1894م إلا أنه كان معمولاً به في شكل قوانين منذ 800 عام مضت. ومن بين هذه الوثائق الماغنا كارت التي صدرت في العام 1215م لتحدد مهام وصلاحيات الملك والتي لا تزال سارية المفعول حتى الآن. الدستور البريطاني يعتبر قاعدة لكثير من الدساتير الدولية ومن بينها دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

أما أن تدخل علينا أفكار غريبة وعجيبة تدعو للتخلي عن الملكية واعتماد الجمهورية فهذا في رأيي خطأ.. وستشاهدون قريباً نهاية عصر الجمهوريات في العالم العربي كله.. لأنها جاءت من الباطل وحكمت بالباطل.. في سبيل رئيس الجمهورية وأبنائه وأقاربه وأزلامه الذين أصبحوا عصابات مافيا (عيني عينك) في ضوء النهار وأمام الملأ.

إن كنتم تبحثون عن الأمان والاستقرار ونهضة ليبيا والحياة الكريمة للمواطن، فهذا هو خياركم:

إعادة الملكية بشكل رمزي فقط..

تعود الملكية لتقول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس البرلمان والضباط في الجيش أن الملكية لا تحكم لتنفرد بالحكم وتسرق المال وتنكل بالعباد.. فالسنوسية لم تقم بذلك حتى خلال حكمها حيث كان لها ما تشاء.. ومن ثم فهي مجرد ناقوس ينبه الجميع أن الشعب الليبي عانى ما فيه الكفاية من التقليل ويجب أن يستتب الأمن والاستقرار من خلال الدستور والقوانين..

وبهذا تمنع الملكية الصراع على السلطة بثتى أشكاله الفردية والقبلية..

لن يطمع أحد في الحكم لأن هناك ملكية رمزية تراقب ما يحدث دون أن تطمع في الحكم السياسي أو الإقتصادي لأنها ملكية بموجب الدستور ولا يمكنها تغيير الدستور، وهكذا تقفل الطريق على الجميع:

تقفل الطريق على المطامع الشخصية في حكم الدولة بشكل مستمر وتقفل الطريق على الملكية أيضاً بموجب الدستور..

من هنا يمكننا أن نطلق ولأول مرة في تاريخنا نحو النهضة والرخاء.. فالبتروول لن يستمر.. وعليه يجب أن نخلق موارد دخل لبلادنا من خارج حدودنا.. ويجب أن نستثمر في الإنسان الليبي قبل كل شيء..

هذا هو القانون.. هذا هو الحق.. هذا هو العدل.. هذا هو المنطق..

توصيات هامة:

- 1- يجب أن يقوم المختصون برسم وإعداد الهياكل التنظيمية المتفرعة لكل جزء من مكونات الهيكل التنظيمي الأساسي هذا بعد تعديل مكوناته، ورسم الخطوط العريضة لكل محافظة أو مدينة أو بلدة أو قرية، مع السماح بالتعديل والتغيير طبقاً لمتطلبات السكان والجهات المختصة. أي هيكل تنظيمي لتسيير أمور القرية وهيكل تنظيمي لتسيير أمور البلدة وهيكل تنظيمي لتسيير أمور المدينة وهكذا.... ثم هياكل تنظيمية أخرى منبثقة عنها .. وجميعها مرتبطة ببعضها البعض، أي شبكة متشعبة ولكنها في النهاية تصب في منبع واحد وهو أهداف الوطن الكبرى ومصصلحة المواطن.
- 2- يجب أن يدار الهيكل الوظيفي لتسيير أمور القرى والبلدات والمدن من قبل المختصين المحترفين فقط (انظر 5 أدناه).
- 3- هناك عنصر مهم يجب أن تتم مراعاته بخصوص القرى والبلدات والمدن الجديدة – هذا العنصر يختص بالبنية التحتية – يجب بناء خنادق (دهاليز) بعرض ثلاثة أمتار وارتفاع مترين - أو ما يقرره المختصون - تحت أرصفة الشوارع مع مواسير أفقية تؤدي إلى الجهات المقابلة لتحتوي على أنابيب توزيع المياه والغاز والإتصالات لتسهيل صيانتها وتصليحها والإضافة عليها بدون حفر في الشوارع أو في الأرصفة في المستقبل. مواصفات هذه الدهاليز يحددها المختصون.
- 4- يجب أن تتم جميع مشاريع البناء بالنظر إلى المستقبل على المدى البعيد من أجل الأجيال القادمة. يجب أن نضع في عين الإعتبار زيادة عدد السكان والمتغيرات التكنولوجية التي ستحدث في الوطن.
- 5- يجب تعيين الشخص المحترف والمؤهل فقط، ليكون المسؤول المناسب في المكان المناسب، وتدريبه باستمرار وعلى فترات منتظمة في دورات بالخارج أو الداخل، وربما نصل في يوم ما إلى مستوى تحديد بعض المعايير الدولية بأنفسنا إذا ما تخصصنا في صناعة ما وأجندناها وطورناها، وهذه الأهداف يمكن احرازها من خلال القيام بالدراسات والتجارب لتحسين مستوى الخدمات في بلادنا. الابتكارات والإبداعات تأتي من التنافس بين المؤسسات وحقها فيما تجنيه من مكاسب.
- 6- لا يجب القيام بتنفيذ أي مشروع بدون إجراء دراسة كاملة واستخدام الخبرات الاختصاصية سواء المحلية أو الأجنبية، وخلق المجسمات والنماذج وإجراء التجارب عليها قبل تطبيقها. عند تنفيذ أي من المشاريع من قبل أطراف أجنبية يجب أن تقوم هذه الأطراف الأجنبية بتدريب الأيدي العاملة والمختصين الليبيين كشرط أساسي في الحصول على عقد تنفيذ المشروع. يجب تحديد المعايير والمقاييس لكل ما ينشأ في ليبيا، حيث أن المشاريع التي تقام في ليبيا تقوم بها شركات أجنبية من دول مختلفة لكل منها مقاييسها ومعاييرها مما يخلق فوضى وتناقض في ما يقام على أرضنا. أي يجب أن تدعن تلك الشركات للمعايير التي نحددها في عطاءاتنا. بطبيعة الحال يجب أن تكون لدينا إدارة لتحديد المعايير والمقاييس.

- 7- يجب تشجيع الرياضة إلى أقصى الحدود لتربطنا مع المجتمعات الدولية التي تركز على هذه الناحية. ليس من الضروري أن أشرح فوائد الرياضة هنا – ليس بدنيا فقط بل سيكولوجيا للإنسان -. يجب الاهتمام باطفالنا ورعايتهم في كافة المجالات الرياضية باستخدام كافة الوسائل التكنولوجية والدراسات الرياضية.
- 8- يجب أن يقوم المختصون برسم نموذج كامل أو مجسم أو تصور للدولة ككل على المدى القصير وعلى المدى الطويل، وذلك من الناحية السياسية والاقتصادية وتصورهم للمواطن الليبي في كافة المجالات.
- 9- يجب خلق مرفق إعلامي عالمي يشارك فيه مواطنون من العالم العربي والدول الأخرى كل حسب اختصاصه وتدريب الليبيين في كافة هذه المجالات.
- 10- يجب أن تكون هناك مشاريع تطويرية في الدولة في كافة المجالات. كما يجب أن تصل الدولة إلى مستوى يمكنها من فرض إرادتها في تبادل التقنيات.
- 11- يجب بناء مدن جديدة على إمتداد شاطئ ليبيا، لمد جسور التواصل بين مدن وقرى ليبيا الحالية المتباعدة الآن نظراً لطول شاطئ ليبيا وندرة المدن المتواجدة على طولها، ونظراً للزيادة المتوقعة لعدد السكان. وكذا الحال في الدواخل.
- 12- يجب استكشاف كافة مناطق ليبيا واحراجها وجبالها وشواطئها، وتوثيقها وسردها في خرائط لفائدة الدولة والمواطنين.
- 13- يجب ربط جميع مناطق ليبيا (بنظرة إلى المستقبل البعيد) بوصلة من القطارات والطرق وكافة وسائل النقل الأخرى.
- 14- يجب توفير طرق مدعومة بكافة وسائل الأمن والسلامة للمواطن والزائر على حد سواء وصيانتها بشكل مستمر ومنتظم وتشتمل على أحدث وسائل السلامة المستخدمة عالمياً، وتأسيس نقاط مرور على مسافات متقاربة مدعومة بكاميرات المراقبة وتنفيذ قوانين المرور والسلامة بشكل حازم. كما يجب توفير كافة وسائل السلامة على شواطئ ليبيا للحد من حوادث الغرق. حياة المواطن لها أهمية كبيرة.
- 15- كما يجب مراعاة والتأكد من تنفيذ امتحانات صارمة للحصول على تراخيص القيادة بكافة انواعها واخضاع السائق لامتحانات أخرى خلال فترات تعيينها هيئة المرور – أي امتحان قيادة خلال كل عشر سنوات مثلاً... الخ -.
- 16- يجب تأسيس لجان متخصصة ومحترفة في تفصيل النقاط المذكورة أعلاه مثل سير الحياة في القرى والبلدات والمدن والمحافظات والعاصمة طرابلس. مع أنني ذكرت مواصفات سكن العائلة إلا أن ذلك كان لتحديد المقصود فقط، بل هم المختصون في السكن والشؤون الإجتماعية من يستطيع تحديد نوع السكن لكل عائلة، بحيث تكون له معايير ومقاييس تتسجم وأهداف الوطن.

- 17- يمكن اختيار أعيان من الوطن لمعاونة الملك أو رئيس الجمهورية في الحكم – ويجب أن لا يؤثر تعيينهم بأي شكل من الأشكال على الانتخابات أو تأثير من أفراد قبائلهم، بل العكس هو الصحيح، حيث يجب أن يتم اختيارهم بشكل تكون لهم فيه ثقافة وهيبة ذات مصداقية قوية لمنع الفساد في الوطن. يجب أن تكون هناك حوافز لتشجيع الشفافية وقوانين تمنع الفساد وتؤثر على صاحبه بشكل يجعله يفكر جيداً قبل أن يقوم بأي فعل من هذا النوع. أي باتباع نظام المكافأة والردع. المكافأة لمن قام بعمل وطني ممتاز والردع لمن حاول الغش والنصب واستغلال النفوذ.
- 18- يجب أن تكون هناك وثيقة معاهدة من الملك للشعب. أو من رئيس الجمهورية للشعب. يجب أن يكون هناك قسم أي (حلف اليمين) يحدده الدستور من قبل كل مواطن ليبي يخدم في المؤسسات الحكومية أو عندما يمثل وطنه في المحافل الدولية، سياسية كانت أو رياضية أو مدنية.
- 19- يجب أن يتم سن الدستور بشكل واضح ومفهوم وينطبق على كافة الحالات، بحيث لا يقبل التفسير الغامض أو التحريف، وعليه لا يقبل أن يتم التدخل فيه من قبل أي كان – إذ يجب أن يقبل الجميع بالدستور. كما يجب أن يتم تدريس الدستور والقوانين في المدارس والجامعات حسبما يقرره المنهج الدراسي.
- 20- يجب تأسيس ورش تثقيفية لكافة المواطنين الليبيين نساءً ورجالاً للإلمام بالقوانين وكافة الأمور الإجتماعية والصحية. ويجب مد المواطن بالمعلومات باستمرار ليكون ملماً بكافة أهداف الدولة وتوقعاتها تجاه المواطن ومن المواطن، ليكون هناك انسجام بين الدولة والمواطن.
- 21- يجب استحداث زيارات من المسؤولين والمختصين في الحكومة للعائلات لإرشادها ومساعدتها، وكتابة تقارير في هذا الخصوص تراجع من قبل لجان فرعية وتحويل توصيات بهذا الخصوص للجهات المعنية لإصلاح الأمور وتقديم المساعدات اللازمة.
- 22- يجب تأسيس مؤسسات صحافية ومطابع راقية للمساعدة في ثقافة المجتمع والرقى بمكانة الدولة في العالم.
- 23- يجب تأسيس مؤسسة كبرى للبريد الإعتيادي والإلكتروني تحظى بثقة المواطن للمساعدة في تواصل المواطن مع كافة الجهات المحلية والدولية بشكل يتحلى بالثقة والمصداقية – حيث يجب تثقيف وتدريب موظفوا مؤسسة البريد وتوفير الحوافز للوصول إلى مستويات عالية من الثقة والمهنية. وبهذه المناسبة نرجو أن نصل إلى مستوى يمكننا من توصيل البريد إلى المساكن لنلحق بركب الدول المتطورة. يجب تسهيل مهمة المواطن لتحقيق أهدافه.
- 24- يجب تثقيف المواطن وباستمرار بواجباته تجاه الوطن وبحقوقه – عن طريق المؤسسات الإعلامية أو التثقيف المباشر.

يرجى الإطلاع على الصفحة 47 التي تشرح كيفية نقل السلطة من المجلس الوطني الإنتقالي إلى نظام الحكم الجديد المنتخب من قبل الشعب الليبي.

ربما هذه الدراسة لم تقدم بالشكل الفني المطلوب – ولكنها خطوة .. أو حافز .. في سبيل البدء في تأسيس ليبيا الجديدة... الجديدة بكل معنى الكلمة.

كما ذكرت أعلاه – هذا رأيي الشخصي فقط – ولكل مواطن ليبي الحق في إبداء رأيه وانتقاد هذه الدراسة أو تعديلها –. يجب أن لا ننس أن المراد هنا هو وضع ليبيا على طريق التقدم والإزدهار وأن يتمتع المواطن الليبي (أخيراً) بثروات ليبيا الغالية التي كافح أبائنا وأجدادنا، والآن الجيل الصاعد من الشباب من أجلها وبذلوا الغالي والرخيص لتحقيق آماني أهلهم وأبنائهم وأحفادهم.

لا يجب أن نخذل الشهداء ... يجب أن نحقق الأهداف التي ضحوا بأنفسهم من أجلها..

ملاحظة خاصة: قُدمت هذه الدراسة لكافة الليبيين رجالاً ونساء. ولكن للتأكيد، أكرر مطلب خاص مرة أخرى. أرجو أن نكون قد وصلنا إلى مرحلة اقتناع بأن **للمرأة الليبية** دور عظيم في المجتمع الليبي. **المرأة الليبية** قادرة وكفوءة وهي كما نقول نصف المجتمع، فلا يجب أن نقول بما لا نفعل.

امنحها حقوقها في نطاق التقاليد والدين لتقوم بالواجب، لا تنظروا إليها على أنها ضعيفة وغير قادرة – بل أنها تحتفظ بقوة كامنة ستضاهي بها الرجل. ولكن لا تغالوا في الدين بتقييد المرأة داخل الجدران الأربعة فهي بشر لها عقل كما للرجل عقل لتسيير أمور كثيرة من أجل الوطن، خاصة إذا ما مُنحت الفرصة في التعليم والتدريب وتمت معاملتها بشكل يمنحها الثقة بالنفس. المرأة الليبية تحتاج إلى فسحة روحانية تتمكن من خلالها أن تحس بقيمتها والتي تكمن في أن تثبت للمجتمع أنها قادرة على العمل وتحقيق الأهداف – المرأة الليبية تحتاج لأن تظهر كإنسانة مستقلة لا يمنعها أحد من المشاركة في المجتمع – كافة المؤسسات الليبية – صدقوني أن المرأة الليبية خلاقة ومبدعة. هي بشر تحتاج إلى فسحة وخلوة مع نفسها لتشعر بقيمتها كإنسانة.

كيفية نقل السلطة من المجلس الوطني الإنتقالي إلى نظام الحكم الجديد المنتخب من قبل الشعب الليبي

أقدم ببالغ الشكر والإمتنان إلى كافة أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي وعلى رأسهم السيد المحترم مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الإنتقالي ، والدكتور محمود جبريل رئيس المجلس التنفيذي ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

يا إخواننا من أعضاء المجلس الوطني الإنتقالي، لقد دخلتم تاريخ ليبيا من أوسع أبوابه، بنقل ليبيا من محنتها إلى بر السلامة. لقد عانيتم في محنتكم، عندما كانت سفينة ليبيا تعب بحار ذات أمواج عاتية في ضباب المجهول، وربما تعرضتم إلى لوي الذراع مرات ومرات، ولكنكم رأيتم مصلحة ليبيا فوق مصلحة الجميع. إن الصبر الذي تحلّيتم به تجاه من انتقدوكم، كما أن قوة تحملكم للمهمة الكبيرة التي حملتموها على عاتقكم تثبت أنكم فعلاً أبناء بررة لهذا الوطن فهنيئاً لكم.

لقد كنت أشاهد تلك الوفود التي تزوركم قبل أن تعترف بكم دولها، وحسبي الله ونعم الوكيل.. لقد أدركت منذ الوهلة الأولى أن زيارتها لم تكن إلا لتأكيد الاحتفاظ بمصالحها في ليبيا وأن مشاريعها التي وقعتها مع الطاغية ستستمر، ورغماً من أنكم تعرفون جيداً أن كثيراً من تلك المشاريع لم تكن في صالح ليبيا، بل وقعها الطاغية لإرضاء القوى الكبرى للبقاء في الحكم بعدما فعل أفعاله الشنيعة تجاههم، إلا أنكم أرضيتم الجميع من أجل التخلص من الطاغية ثم لكل حادث حديث.

أهنتكم فقد قمتم بقيادة ليبيا بدون أن تستعينوا بأموال ليبيا الطائلة المجمدة في المصارف الدولية. فرغم الوعود الكثيرة إلا أن هناك قوى خفية منعت وصول هذه الأموال إليكم. ربما هذه إرادة المولى لتتعلم كيف تتعامل مع الآخرين في المستقبل .

قمتم بحنكة دبلوماسية غير مسبوقه وبصبر وعزيمة وتحملت الانتقادات (وأنا أحد الذين انتقدوكم في البداية على عدم ظهور قناة فضائية تواجه قناة الطاغية) إلا أنكم رغم كل هذه الانتقادات وصلتم إلى بر السلامة متخطين كافة العوائق التي واجهتكم، فالهدف كان واضحاً يستحق التضحيات.

فهنيئاً لكم وهنيئاً لليبيا، وهنيئاً لثوار ليبيا الأشاوس وكافة أبناء ليبيا في الداخل والخارج الذين حسوا بالآلام الوطن وقدموا بعزيمة واصرار جهودهم لمساعدة الوطن.

ونهيء شهدائنا على الشهادة في سبيل الوطن ونرجو المولى أن يمنح أهاليهم الصبر والسلوان. لن ننس جرحانا وأهاليهم، سنكرمهم في مناسباتنا الوطنية.

والآن وقد تحررت ليبيا من الطاغية وأعوانه، فإنني شخصياً أرى أن نقل السلطة يتم بالطريقة التالية:

- يستمر المجلس الوطني الإنتقالي في إدارة الحكم بشكل مؤقت لفترة لا تزيد عن السنتين. ربما يعتقد البعض أن هذه فترة طويلة ولكن سنشاهدون بأعينكم التحديات التي ستواجهها ليبيا من قبل عشرات الأحزاب التي ستظهر للوجود فالكل على حق ويريد أن تسير ليبيا بطريقته. نحن انتظرنا 42 سنة فلماذا لا نتنظر سنتين من أجل سلامة الوطن.

- تستمر كافة المؤسسات الحكومية والشركات في عملها كما كانت عليه في عهد الطاغية ولكن بعد القيام بتعديلات على الكوادر الوظيفية، وتعديل بعض القوانين.

- يتم تأسيس لجان من الخبراء الليبيين لإنتقاء الكوادر الجديدة في ليبيا – بتعبئة الإستمارات واجراء المقابلات والاختبارات والتقييم.

- يتم تأسيس لجان من الأمن (كوادر أمن جديدة ومن المفضل أن يكونوا من الثوار أنفسهم) للقبض على كافة أزلام الطاغية من الطابور الخامس – لا يعتقد أي شخص أنني من الانتقامين اطلاقاً – فأنا على عكس ذلك تماماً. هذه الخطوة مهمة لأمن الوطن، وهؤلاء الناس لا ضمير لهم اطلاقاً حيث اثبتوا ذلك حتى بعد أن اقتنعوا بنهاية الطاغية – فاستمروا في إيذاء أبناء الوطن من أعمال تنكيل واغتصاب وتخريب. ثم أنهم سيقوموا بعرقلة المسيرة.
- يجب القبض على هؤلاء وحجزهم رهن الاعتقال حتى يُنظر في أمرهم، ويصلح من يصلح ويسجن من يسجن – ولكن لا للإعدامات مهما كان السبب (اللهم إلا الطاغية وعبد الله السنوسي)
- يجب إصدار نداء إلى كل الليبيين وغير الليبيين ممن خدموا مع الطاغية وهربوا الآن إلى خارج الوطن، بأن هناك عهداً من المجلس الوطني بالسماح لهم بالعودة إلى أرض الوطن ويجب أن يقوموا بإعادة كافة الأموال المسروقة خلال فترة معينة يحددها المجلس الوطني الانتقالي.
- يجب مطالبة كافة الدول التي تحمي هؤلاء الأشخاص أن تقوم بتسليمهم للسلطات الليبية لما يمثلونه من خطر على الوطن.
- نرجو العمل بهذه الدراسة أو أجزاء منها بتأسيس المؤسسات المذكورة فيها لتبدأ ليبيا الجديدة في تنظيم نفسها من أجل المستقبل.
- وعليه، يستمر المجلس الوطني الانتقالي واعضائه في قيادة ليبيا كدولة بمؤسساتها لفترة معينة حتى تستتب الأمور. وأعتقد أن فترة السنتين هي فترة معقولة لتستتب الأمور، ففي العجلة الندامة وفي التأني السلامة.
- عملية نقل السلطة ليست بالبسيطة فهناك عمليات إدارية شائكة تستحق الترتيب، كما أن هناك المخربين (الطابور الخامس) كما ذكرت أعلاه، والذين لن يألوا جهداً على القيام بعمليات تخريبية لاستغلال هذه الفترة الحساسة للنيل من ثورة السابع عشر من فبراير المجيدة.
- وكما ذكرت سابقاً لتسهيل أية مهمة يجب القيام بعملية التفكيك والتقسيم إلى جزينات (لصعوبة التعامل مع الكتل الكبيرة) لتسهيل عملية الإصلاح والوصول إلى الهدف. وعليه أرى أن يتم تأسيس لجان في كافة أرجاء الوطن وملء استمارات من قبل كافة الكوادر الذين يروا أنهم يمتعون بقيادات في الوطن في الوزارات والمؤسسات الحكومية الخ...
- تقوم لجان القيادات هذه بتقييم الكوادر وتعيينها في الأماكن التي هم جديرون بها لتسيير عجلة الحياة في الوطن. يتم التفقد والتقييم لهذه الكوادر حتى تستتب الأمور.
- يتم بعد ذلك تأسيس لجان أخرى لتقييم الوضع في ليبيا ككل واتخاذ الإجراءات اللازمة لعدم عرقلة أي من المشاريع.

- يمكن الاستفادة من الخبرات الأجنبية ومن البرامج الالكترونية للاستفادة في عمليات التقييم للكوادر الليبية المحترفة.
- بعد أن تستتب الأمور – وتكون ليبيا الجديدة جاهزة لتبني نظام حكم مستقر جديد – تعطى الإشارة لكافة الوسائل الصحافية في ليبيا لتثقيف المواطن عن النظامين، ويتم تعيين لجان ومقابلات وندوات صحافية يشارك فيها المواطنون. تستمر هذه الفترة لمدة ستة شهور.
- يتم حصر المواطنين الليبيين وتسجيلهم ومنحهم بطاقات الكترونية لا تقبل التزوير (إحصاء دقيق للتعرف على الليبيين من الأجانب الذين منحهم الطاغية الجنسية لقتل الليبيين والتجسس عليهم).
- يتم إرسال لجان تقصي لمعرفة أحقية هؤلاء في الجنسية الليبية.
- قبل ذلك وخلال فترة معينة يتم حراسة وحماية حدود الوطن البرية والبحرية والجوية بشكل محكم. وهذا من الأولويات.
- يتم طرد أي شخص أو عائلة لا يحق لها التوطن أو البقاء في ليبيا.
- تطبع بطاقات الانتخابات وتوزع على المواطنين (تطبع البطاقات بشكل لا يقبل التزوير باستخدام آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال).

والله ولي التوفيق،،

يونس الهمالي بنينه
بريطانيا

باشرت في كتابة هذه الدراسة منذ شهر أبريل 2011م بعد أن تشجعت بأن الخلاص قريب وانتهيت من مراجعتها وتصحيحها في هذا اليوم الموافق للعاشر من شهر أكتوبر 2011م

نرجو من كل من يطلع على هذه الدراسة المساعدة في تعميمها على كافة معارفهم من المواطنين الليبيين في الداخل والخارج